



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 240 May 2021

العدد 240 - أيار (مايو) 2021

دور قيادة الأعمال في عصر الرقمنة والاستجابة لتحديات المرحلة

■ جانحة كورونا تفهمل مسار تحقيق أهداف التنمية
الاستدامة في الدول النامية
■ الاقتصاد المصري يواصل نموّه في 2021

■ إطلاق النسخة الثانية لجائزة "رالي العرب لريادة الأعمال"
■ فينتام: تجربة رائدة في الاقتدار الصناعي تستحق اهتمام
الدول العربية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عجلان بن عبد
العزیز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد ابو الهدى
اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



أسعار الغذاء العالمية تغرق عجز الموازنات العربية



من الزيوت، ونحو 80 في المئة تقريبا من اللحوم وغيرها، ولكنها اعتمدت سعر قمح منخفضا للغاية هو نحو 195 دولارا فقط للطن في موازنة العام الحالي، وبعد وصول السعر إلى 225 دولارا، تفكر الدولة الآن في التأمين التحوطي ضد تقلبات الأسعار.

وفي السعودية، يتوقع وصول إجمالي العجز في الموازنات منذ عام 2014 إلى نحو 370 مليار دولار وحتى نهاية العام الحالي. وفي الجزائر التي لم تعرف العجز في موازنتها على مدى عقود سابقة، هناك توجه متزايد إلى الاقتراض الخارجي، بعد عجز وصل في العام الماضي إلى نحو 6 مليارات دولار. ومن المتوقع أن يبلغ في موازنة 2021 نحو 22 مليار دولار، بما يشكل 13.57% من إجمالي الناتج المحلي. ويزداد الأمر سوءا في لبنان الذي يقف على حافة الإفلاس، وتتعد عنه تونس بخطوة واحدة، وتتوقف على تمكّنها من الحصول على قروض جديدة. ولا يبدو الوضع أفضل في الأردن الذي يعيش على الديون وإعادة جدولتها، فقد أعلنت الحكومة الأردنية مشروع موازنتها لعام 2021 بعجز متوقع 2.89 مليار دولار بعد المنح، مقارنة مع 2.96 مليار دولار لسنة 2020. وبالطبع، فإن الحديث حول عجز الموازنة في دول مثل سورية وليبيا والعراق واليمن قد يُعد واهياً في ظل تدمير الجزء الأكبر من بنى الدولة والبنى التحتية والاجتماعية بسبب الحروب، والحاجة إلى أموال طائلة لإعادة ترميم ما أتلفته تلك الحروب.

ووصلت عمليات التخزين التي تقوم بها الشركات العالمية في مختلف القطاعات إلى حد الجنون، ويدفع ذلك الجنون، سلاسل التوريد، إلى حافة الانهيار، مما وصل بنقص الإمدادات، واختناقات النقل، وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، لم نشهدها في السنوات القليلة، الأمر الذي يزيد مخاوف انفجار موجة من التضخم قد تضرب الاقتصاد العالمي.

في المحصلة فإنّه على الرغم من أنّ الدول العربية تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لتغطية فجواتها الغذائية، إلا أن تراخيها الكبير في تطوير قطاعاتها الإنتاجية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، هو ما سبب أزمة عجز الموازنات العامة. واستمرار هذا التراخي والإهمال يعني استمرار الاعتماد على القروض الخارجية لردم فجوة هذه العجزات.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

يدفع العالم ومن ضمنه البلدان العربية، من جديد ثمن السباق المحموم بين الصين من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى، ولكن هذه المرة ربما تكون التكلفة موجعة بالنسبة إلى معظم دول العالم ومن بينها البلدان العربية والبلدان

الفقيرة التي تعتمد في أغلب احتياجاتها على الاستيراد، حيث تكاد تشهد الأسواق العالمية نفاداً في السلع الأولية وارتفاعاً حاداً في أسعارها.

وتعمل الصين على تخزين واسع للمواد الأولية للاستمرار في عمليات الإنتاج المحمومة بعد تلاشي تداعيات جائحة فيروس كورونا في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، فيما تشهد الولايات المتحدة ومن ورائها أوروبا نهماً للاستهلاك بعد الخروج من الإغلاق الناجم عن الأزمة الصحية. وبدأت انعكاسات الارتفاع العالمي لأسعار السلع الأولية والأساسية تظهر بشكل أكثر حدة في مختلف الدول العربية وغيرها من الدول النامية والفقيرة، ما دعا الحكومات إلى فرض زيادة كبيرة في أسعار بعض السلع. وفي هذا الإطار أعلنت مصر عن رفع سعر بيع زيت الطعام على البطاقات التموينية بنسبة 23.5 في المئة، عازية السبب إلى ارتفاع أسعار المنتج عالمياً بشكل منتال منذ ديسمبر (كانون الأول) الماضي. كما تشكو الأسواق في الأردن من زيادات حادة في أسعار مختلف المنتجات. وتتصاعد المعاناة في لبنان وتونس، وكذلك المغرب الذي أضحي في موقف حرج إذ كان يخطط لتحرير أسعار العديد من السلع تحت وطأة الغلاء العالمي.

ومن الطبيعي أن يزيد ارتفاع أسعار الغذاء والشحن من عجز الموازنة العامة لكل الدول العربية تقريبا، وإن اختلفت نسبة التأثير من دولة إلى أخرى، حسب الفجوة الغذائية المحلية. ولكن اللافت أن بعض الدول قد اعتمدت أسعاراً منخفضة للغاية لبعض السلع الاستراتيجية التي تعتمد على استيراد النسبة الكبرى منها من الخارج.

وتأتي مصر على رأس تلك الدول؛ حيث تستورد أكثر من 50 في المئة من احتياجاتها من القمح، وأكثر من 90 في المئة

نبته الجاتروفا... بتول القارة
الإفريقية



29

إطلاق النسخة الثانية لجائزة
"رالي العرب لريادة الأعمال"



26

فيتنام: تجربة رائدة في
الاقتدار الصناعي تستحق
اهتمام الدول العربية



17

دور ريادة الأعمال في عصر
الرقمنة والاستجابة لتحديات
المرحلة



9

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

دور ريادة الأعمال في عصر الرقمنة والاستجابة
لتحديات المرحلة

9

اقتصاد عربي

الاقتصاد المصري يواصل نهوه في 2021

15

اقتصاد دولي

فيتنام: تجربة رائدة في الاقتدار الصناعي تستحق
اهتمام الدول العربية

17

تنمية مستدامة

جانحة كورونا تفردل مسار تحقيق أهداف
التنمية المستدامة في الدول النامية

22

نشاط اتحاد

إطلاق النسخة الثانية لجائزة
"رالي العرب لريادة الأعمال"

26

مقال

نبته الجاتروفا... بتول القارة الإفريقية

29



العدد 240 - أيار (مايو) 2021
Issue No. 240 May 2021

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

Adapting IMF Advice
to a New Economic
Landscape



45

تحسّن مناخ الأعمال في ألمانيا
وسط استهوار التعافي الاقتصادي



32

غرف مشتركة

تحسّن مناخ الأعمال في ألمانيا وسط استهوار التعافي
الاقتصادي

32

37

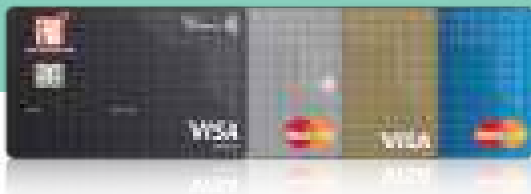
أخبار

GLOBAL ECONOMY

**ADAPTING IMF ADVICE TO A NEW
ECONOMIC LANDSCAPE**

45

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding! Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

أهمية قيادة الأعمال الاجتماعية للمؤسسات في عصر الرقمنة ودورها في الاستجابة لتحديات المرحلة



ريادة الأعمال الاجتماعية مصطلح جديد نسبياً، وظهر قبل بضعة عقود فقط. ولكن مبدأه كان موجوداً عبر التاريخ، حيث كان هناك العديد من رواد الأعمال الذين أسسوا مشاريع اجتماعية للقضاء على مشكلة ما أو إحداث تغيير إيجابي في المجتمع. ولكن الاتجاه لريادة الأعمال الاجتماعية شهد تحولاً عميقاً في جميع أنحاء العالم في الفترة الأخيرة، مما يعكس الأهمية المتزايدة لرأس المال الاجتماعي في تشكيل هدف مؤسسات القطاع الخاص، وفي توجيه علاقاتها مع أصحاب المصلحة، كما في التأثير على نجاحها النهائي أو فشلها. ويمثل هذا النموذج الجديد للأعمال محورياً أساسياً لمستقبل الأعمال ولتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً مع تصاعد التحديات الوبائية والمناخية والإنسانية، بما فرض إعادة نظر جذرية بمكونات النمو لتشمل العناصر الاجتماعية، ومع تسارع التكنولوجيا والرقمنة التي أدت دوراً جوهرياً كمحرك رئيسي لريادة الأعمال الاجتماعية.

يوماً بعد يوم، يزداد الوعي لدى القطاع الخاص أن نموذج المؤسسة الاجتماعية يوفر الطريق الأمثل لإدارة عمل تجاري ليس مربحاً فحسب، بل له أيضاً في صميمه غرض اجتماعي نبيل. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تفيد «The Guardian» أن هناك واحداً من كل 4 أشخاص ممن يريدون تأسيس أعمال لهم يختارون المؤسسة الاجتماعية، بحيث بات هذا القطاع يستحوذ على

يومية بعد يوم، يزداد الوعي لدى القطاع الخاص أن نموذج المؤسسة الاجتماعية يوفر الطريق الأمثل لإدارة عمل تجاري ليس مربحاً فحسب، بل له أيضاً في صميمه غرض اجتماعي نبيل. ففي

التحديات التي تواجه الريادة الاجتماعية في العالم العربي

يشهد العالم العربي وعيا متناميا بأهمية مشروعات الريادة الاجتماعية التي تتصدى لقضايا التنمية. وبالتوازي أخذت نشاطات تحفيز الابتكار الاجتماعي تنتشر في الأعوام العشرة الماضية. فالعديد من المجتمعات والدول في العالم العربي تواجه تحديات اجتماعية وبيئية معقدة، أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة والامية والفقر والفساد وعدم المساواة، إلى جانب زيادة الاعتماد على الموارد وارتفاع معدلات التلوث ونقص المياه والصراعات التي تلت ذلك، مما حدا برواد الأعمال الاجتماعيين إلى التوجه إلى النشاطات الآيلة إلى إحداث تغيير إيجابي في أي واحد من هذه التحديات.

ويواجه رواد الأعمال الاجتماعيين في الدول العربية العديد من التحديات، بعضها مشترك مع نظرائهم على المستوى العالمي، والبعض الآخر يعكس خصوصية المنطقة العربية. ويمكن تصنيف هذه التحديات تحت ثلاثة عناوين:

- التحديات المتعلقة بالسياسات
 - التحديات المتصلة بالدعم المؤسسي والتشغيلي والمالي
 - الافتقار إلى الوعي الاجتماعي بشأن الابتكار الاجتماع
- ويكمن التحدي الرئيسي في غياب الشكل القانوني الخاص بتسجيل الشركات الاجتماعية في المنطقة، وعدم وجود إطار يحدد دور رواد الأعمال العاملين في المشروعات الاجتماعية أو المؤسسين لها. وغالبا ما تسجل المؤسسات الاجتماعية في الدول العربية بوصفها شركات تجارية نظرا لغياب القوانين التي تنظم عمل هذا النوع من المؤسسات. ومنها ما يسجل كجمعيات لا تتبغى الربح مما قد يعرقل نشاطاتها التجارية.
- وهناك تحدي أساسي آخر ناجم عن أوضاع عدم الاستقرار التي تمر بها المشروعات الاجتماعية وتأرجحها بين اقتصاديات السوق والقطاع التطوعي. ويتعين على رواد الأعمال الاجتماعيين التعامل مع عدم استقرار أنواع الدعم المختلفة، سواء كانت داخلية أم خارجية، أو مخاطر الانحراف عن المهام الاجتماعية المحددة، والسعي جاهدين للتوفيق بين الأهداف المتضاربة على أساس يومي، بما يقتضي العمل دوما على تحقيق توازن دقيق بين المبادئ التجارية والاهتمامات الاجتماعية.

9% من المؤسسات الصغيرة، ويوظف 1.44 مليون من الأشخاص، ويتسارع نموه بنحو 3 أضعاف النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمثل الهدف الرئيسي لريادة الأعمال الاجتماعية في مواجهة التحديات الاجتماعية الملحة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية والديموغرافية المتزايدة بطرق مبتكرة لخدمة المصلحة والصالح العام للمجتمع، مثل ندرة الموارد، والأوبئة، وتغير المناخ، والفقر، والتهميش، والبطالة، والامية الرقمية، وغيرها. وغالبا ما تتمثل الأنشطة التي ينفذها رواد الأعمال في تحويل ما يكتشفونه من ثغرات في النظام الاجتماعي إلى فرص لخدمة مجتمعاتهم الأكثر حاجة عبر استخدام ذهنية ريادة الأعمال ووسائلها، وهم نشطاء مبدعون لديهم الأفكار الخلاقة في مجال التغيير الاجتماعي، لا يشغلهم الربح بقدر ما يؤمن لهم الاستدامة المالية لمؤسساتهم والأفراد العاملين فيها.

دور التكنولوجيا الرقمية

لعبت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورا جوهريا في تيسير ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال استخدام الإنترنت، وخاصة الشبكات الاجتماعية ومواقع التواصل الاجتماعي، بما يمكنهم من الوصول إلى العديد من الجهات والأفراد غير القريبين جغرافيا من مختلف أنحاء الدولة أو من بلدان متعددة، والذين يشاركونهم نفس الأهداف، ويساهم بالتالي في تعزيز الوعي بالقضايا ونشر المعلومات المتصلة بها وبالأنشطة والابتكار فيها، كما يساعد على ربط المستثمرين المحتملين أو المانحين أو المتطوعين، بما يساهم في جمع الأموال عبر الآليات والأطر التي أتاحتها الرقمنة، ولا سيما مقاربات التمويل الجماعي. ذلك أن الابتكار الاجتماعي يعتمد على المنصات الرقمية التي تتيح الوصول أنيا إلى الأساليب والأفكار الجديدة، مما يجعل البيئة الرقمية المحرك الرئيسي للابتكارات الاجتماعية. وقد شكلت الإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي موارد محورية لنجاح وتعاون العديد من رواد الأعمال المجتمعيين.

وخلال أزمة كوفيد- 19 المستمرة كانت التكنولوجيا الرقمية والحلول الابتكارية التي وفرتها بمثابة خشبة الخلاص لريادة الأعمال، وخصوصا "fintech" التي دعمت الشمول المالي في العديد من الدول العربية، كما ساهمت في محو الامية المالية وفي توسع الخدمات المصرفية.

مبادرات دعم المشاريع الاجتماعية في المنطقة العربية

- مبادرات داعمة للتحويل الرقمي والأتمتة ودعم تكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية.
- مبادرات وبرامج داعمة للتعاون والتكامل الدولي لدعم ريادة الأعمال من خلال الغرف العربية الأجنبية المشتركة التي تمثل الأذرع الدولية لاتحاد الغرف العربية.
- وقد انطلق العديد من مبادرات ومشروعات شراكة محلية ودولية لريادة الأعمال الاجتماعية في مجال التنمية المستدامة، وأصبحت من الممارسات الشائعة بفضل شبكات ومنصات المعرفة الدولية الابتكارية التي تتيح المزيد من فرص التعاون مع الكيانات العامة والخاصة. وتشمل هذه المنصات تلك التي أحدثتها الأمم المتحدة، مثل منصة الشراكات لأهداف التنمية المستدامة، وآلية تيسير التكنولوجيا. وتعتبر مبادرة شراكة التكنولوجيا منخفضة الكربون التابعة للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة مثالا ناجحا لشراكات الابتكار العالمية، حيث تضم أكثر من 160 شركة.

- هناك العديد من المبادرات لدعم المشروعات الاجتماعية في المنطقة العربية، نذكر منها برامج التعاون بين اتحاد الغرف العربية والمركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية (اليونيدو) في مملكة البحرين. وفي ما يلي أهم مبادرات اتحاد الغرف العربية في مجال ريادة الأعمال:
- مبادرة وبرنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى مسابقة رالي العرب للمشروعات الأعمالية والاجتماعية التي أطلقت النسخة الأولى منها عام 2019 كما سيتم اطلاق النسخة الثانية منها في عام 2021.

أمثلة على الابتكار الاجتماعي	
تتولى إدارة برامج غذائية في المناطق الأشد فقرا.	• بنوك الطعام التي يتوسع انتشارها في الدول العربية
تأسست عام 2014، واعتمدت تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد، وأدخلت مفهوم مختبرات التصنيع (fab labs) بالشراكة مع مؤسسات دولية، وتقديم التدريب للمبتكرين وتساعدتهم على تسويق منتجاتهم، وعلى التآلف مع التكنولوجيات الناشئة.	• 3Dmena، مؤسسة اجتماعية أردنية مبتكرة
أصدرت دليلا إرشاديا لمبادرات الابتكار القاعدي (Grassroots) في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين.	• مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE) الممول من الاتحاد الأوروبي

المصدر: إسكوا، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، 2019.

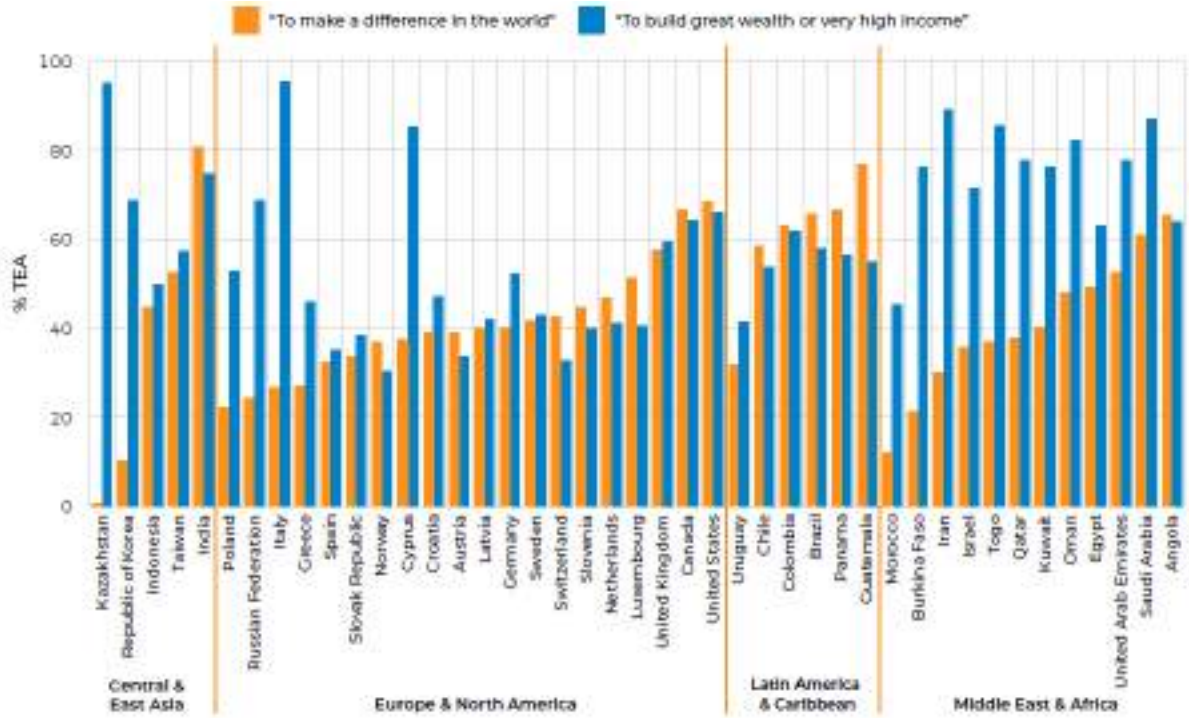
بين حافز الربح والحافز الاجتماعي

متخلفة عن الركب العالمي من حيث تفوق هدف الربح على الهدف الاجتماعي، نظرا لأن فرص العمل المتاحة صعبة المنال في ظل الارتفاع الكبير في معدلات البطالة. كما يبين تصدر السعودية بين الدول العربية بالنسبة لمؤسسات ريادة الأعمال التي تأسست عام

يبين الشكل التالي حوافز رواد الأعمال ليصنعوا فرقا في المجتمع أو ليحققوا الثروة أو الدخل العالي، ويظهر أن الدول العربية

2020 لأهداف اجتماعية وتبنيها المرتبة 9 بين 43 بلدا من مختلف مناطق العالم، يليها في ذلك الإمارات في المرتبة 13، مصر في المرتبة 15، عمان في المرتبة 16، الكويت في المرتبة 22، قطر في المرتبة 27، والمغرب في المرتبة 41. وعلى المستوى العالمي، تتصدر الهند الدول المختارة، حيث 4 من كل 5 شركات جديدة هي شركات اجتماعية.

حوافز رواد الأعمال ليصنعوا الفرق في المجتمع أو للثروة أو الدخل العالي، 2020 % من نشاط الشركة

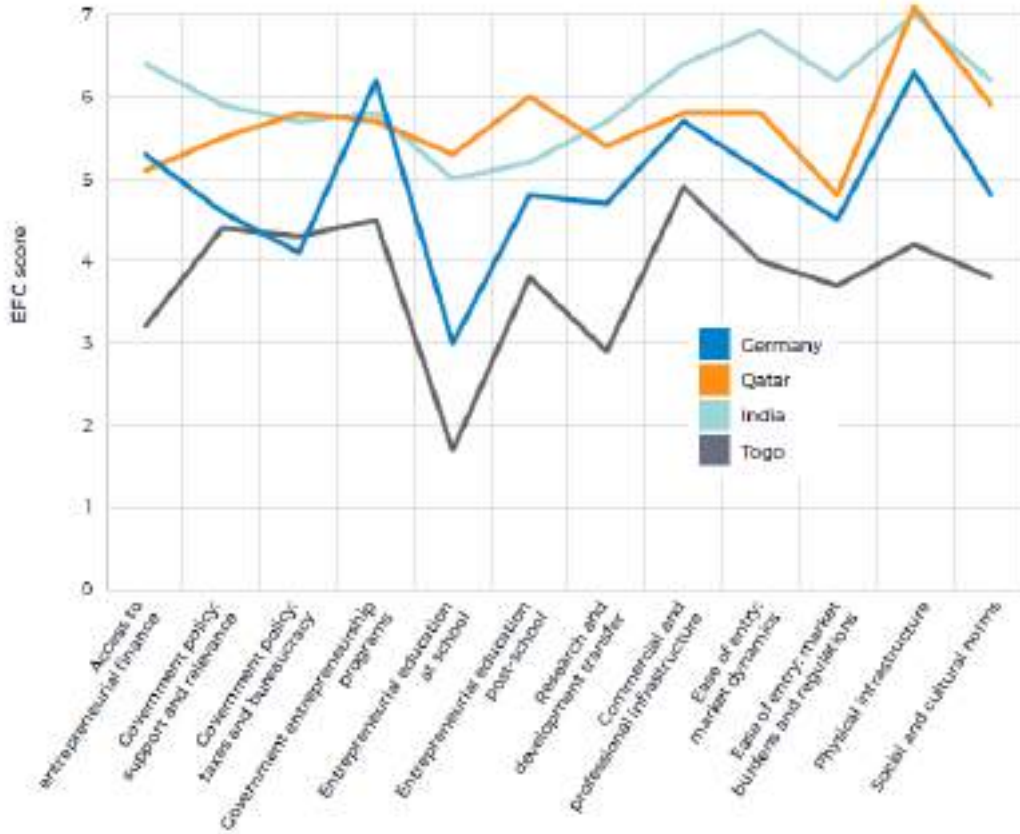


المصدر: Global Entrepreneurship Monitor, 2020/2021 Global Report

ويقارن الشكل التالي أداء دولة قطر ذات الدخل المرتفع مقارنة مع كل من ألمانيا (دخل مرتفع) والهند وتوغو (دخل منخفض) بالنسبة للعناصر الأساسية التي يحتاجها رواد الأعمال، حيث يظهر تمتع قطر بالعناصر الكافية والارتفاع اللافت في مؤشر البنى التحتية المادية، عدا صعوبة إقامة الشركات بسبب أعباء الأسواق والتشريعات.



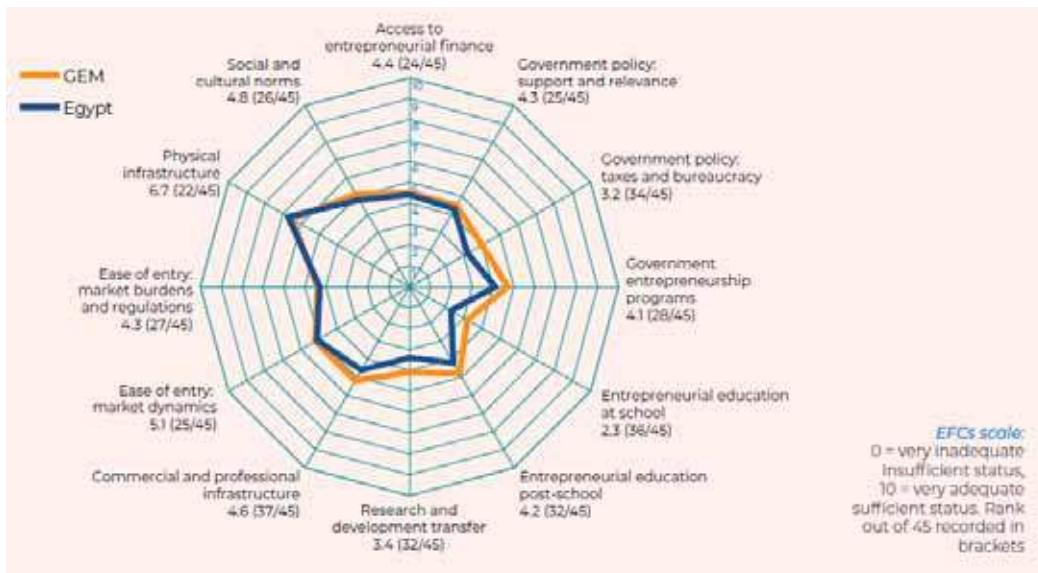
أداء قطر مقارنة بدول أخرى بالنسبة للعناصر الرئيسية لبيئة ريادة الأعمال



المصدر السابق.

ويبين الشكلين التاليين أداء كل من مصر والكويت بالنسبة لبيئة ريادة الأعمال ونقاط القوة والضعف لديهما.

بيئة ريادة الأعمال في مصر 2020 نقطة ضعف أساسية في تعليم ريادة الأعمال في المدارس



بيئة ريادة الأعمال في الكويت 2020 نقطتي ضعف أساسية في الدعم الحكومي وتعليم ريادة الأعمال في المدارس



المصدر السابق.

الرهزى والتوصيات

- نشر ثقافة الابتكار الاجتماعي والشركات الاجتماعية، والاهتمام خصوصا بتعليم أسس ومبادئ ريادة الأعمال في المدارس.
- تطوير نظم البحث ونقل المعرفة وتوليدها في عمليات الابتكار الاجتماعي من خلال الشبكات التشاركية والتفاعلية التي تلي الأهداف، وتبادل التجارب، وتوفير الدعم المالي.
- توفير الحاضنات كمختبرات الابتكار لتطوير قدرات الشباب في مجال الابتكار الاجتماعي.
- دمج القطاع الخاص في نشاطات الريادة الاجتماعية من خلال وضع سياسات ضريبية تحفيزية.
- إعادة تصميم العمل في مؤسسات القطاع الخاص بحد ذاتها لكي تصبح إنسانية في جوهرها، ولأخذ زمام المبادرة لتضمين الاعتبارات الإنسانية في كل جانب من جوانب العمل، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في ماذا ولماذا وكيف عبر نشاطات المؤسسات التجارية بأكملها.
- في إطار تشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار الاجتماعي، من المهم إجراء مسابقات لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية.

الإنسان في الصميم هو جوهر معنى مؤسسات الريادة الاجتماعية، بما يتطلب من هذه المؤسسات في ظل البيئة الشديدة الديناميكية التي نعيشها اليوم الجمع بين نمو إيراداتها وأرباحها ودعم وخدمة بيئتها الاجتماعية ارتكازا على الابتكار المستمر في المنتجات والخدمات وترسيخ نفسها لخدمة الأهداف بشفافية وانفتاح. وفي ما يلي بعض التوصيات لتعزيز ودعم مؤسسات الابتكار الاجتماعي:

- وضع القوانين الناظمة لعمل ريادة الأعمال والشركات الاجتماعية، بما يراعي خصوصياتها واحتياجات المرحلة الجديدة.
- تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع أنظمة متوازنة للملكية الفكرية، وتحسين سياسات الضرائب والاستثمار والمنافسة، واعتماد آليات الحوكمة، وتوجيه الأنشطة للأنظمة الذكية.
- تحديث التشريعات وتخفيف أعباء دخول الأسواق أمام الشركات الاجتماعية.
- توفير الدعم المؤسسي من الحكومات للشركات الاجتماعية.

صندوق النقد ينوّه بإجراءات مصر للاقتصادية ويتوقع نموها 2.8 في المئة في 2021



توصلت بعثة الصندوق إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع السلطات المصرية لاستكمال مراجعة الأداء الثانية والأخيرة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وبحسب صندوق النقد الدولي فإنه على مدار الاثني عشر شهرا الماضية، ساعدت قوة أداء السلطات والتزامها بالمسار المقرر على تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي أثناء الجائحة، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والصحي الضروري وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية.

وفقا لخبراء صندوق النقد الدولي بعد اختتام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 ومراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته 12 شهرا، أبدى الاقتصاد المصري صلابته مع تخفيف أثر أزمة كوفيد-19 من خلال استجابة السلطات السريعة والمتوازنة على مستوى السياسات، بما في ذلك طلبها المقدم على مرحلتين للحصول على حزمة تمويلية من خلال "أداة التمويل السريع" و"اتفاق الاستعداد الائتماني" بقيمة 8 مليارات دولار تقريبا. وعلى المدى القريب، ينبغي أن تستمر سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في دعم التعافي الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن الضروري تعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها لترسيخ التعافي ومعالجة تحديات ما بعد كوفيد-19 وتعزيز هوامش الأمان وضمان تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً للجميع.

وفي ختام مناقشات البعثة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع مصر والمراجعة الثانية لأداء برنامجها الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق باتفاق الاستعداد الائتماني مدته 12 شهرا، فقد توصل فريق من خبراء الصندوق والسلطات المصرية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الثانية لأداء البرنامج الاقتصادي المصري الذي يدعمه الصندوق في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة 5,2 مليار دولار أمريكي. ويخضع هذا الاتفاق لموافقة المجلس التنفيذي للصندوق، الذي بدوره أصدر موافقة على إتاحة مبلغ إضافي لمصر قدره 1,16 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1,6 مليار دولار أمريكي).

ويبين صندوق النقد، أنه على مدار الاثني عشر شهرا الماضية،

وفقا لخبراء صندوق النقد الدولي بعد اختتام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 ومراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته 12 شهرا، أبدى الاقتصاد المصري صلابته مع تخفيف أثر أزمة كوفيد-19 من خلال استجابة السلطات السريعة والمتوازنة على مستوى السياسات، بما في ذلك طلبها المقدم على مرحلتين للحصول على حزمة تمويلية من خلال "أداة التمويل السريع" و"اتفاق الاستعداد الائتماني" بقيمة 8 مليارات دولار تقريبا. وعلى المدى القريب، ينبغي أن تستمر سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في دعم التعافي الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن الضروري تعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها لترسيخ التعافي ومعالجة تحديات ما بعد كوفيد-19 وتعزيز هوامش الأمان وضمان تحقيق نمو أعلى وأكثر

تقتضي الضرورة لدعم التعافي الاقتصادي في سياق التضخم المنخفض. وسيكون استمرار مرونة سعر الصرف في الاتجاهين عاملا مساعدا على استيعاب الصدمات الخارجية. ولا يزال النظام المصرفي المصري يتمتع بالسيولة والربحية والرسملة الجيدة. ولا تزال سياسة المالية العامة تتوخى أهدافا ملائمة في السنة المالية 2021/2022، تتمثل في الضبط المالي التدريجي لتحقيق التوازن بين الدعم المطلوب للتعافي الاقتصادي وحماية استدامة المالية العامة. ومن الخطوات المرحب بها أيضا التحول المستمر نحو توجيه استثمارات أكبر إلى مشروعات البنية التحتية وقطاعي الصحة والتعليم في السنة المالية القادمة. وسيكون التزام الحكومة ضروريا بالعودة إلى تحقيق فائض أولي بنسبة 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بدءا من السنة المالية 2022/2023، وسيكون من الضروري أيضا تخفيض الدين العام ودعم استدامة المالية العامة حينما يترسخ التعافي الاقتصادي.

وأعلن الصندوق عن أن إطلاق مصر "البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية" يمثل إشارة للالتزام الحكومة بدعم تنمية رأس المال البشري، وزيادة كفاءة وشفافية المؤسسات العامة، وجعل القطاع الخاص أكثر تنافسية وتوجها نحو التصدير، وتحقيق اقتصاد أكثر خضرة. وسيكون من المهم في الشهور القادمة أن يتم أيضا تحديد تدابير معينة على مستوى السياسات لدعم هذه الأهداف، بما في ذلك إتاحة مجال أكبر للقطاع الخاص كي يعمل في بيئة تنافسية لتشجيع الصادرات بطرق من بينها زيادة التقدم في الحد من معوقات التجارة.

ساعدت قوة أداء السلطات المصرية والتزامها بالمسار المقرر على تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي أثناء الجائحة، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والصحي الضروري وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية. وقد تجاوز تراكم الاحتياطيات الدولية الصافية والرصيد الأولي الأهداف التي حددها البرنامج. وظل التضخم مكبوحا مع تجاوز نتائج مارس (4,5%) للنطاق الداخلي الأدنى المنصوص عليه في "بند التشاور بشأن السياسة النقدية". وتم استيفاء كل المعايير الهيكلية، بما في ذلك التقدم في الإصلاحات المتعلقة بشفافية المالية العامة والحوكمة، والحماية الاجتماعية، وتحسين مناخ الأعمال، مع مواصلة الجهود الموجهة للحد من مواطن التعرض لمخاطر الديون وخلق حيز أكبر في الميزانية للإنفاق على البنود ذات الأولوية. وفي خطوة مرحب بها نحو المزيد من تعزيز الشفافية، تم نشر معلومات الإنفاق المرتبط بأزمة كوفيد-19، وخطة المشتريات، والملاك المستفيدين للكيانات الفائزة بالعقود.

وبدعم من تنفيذ السلطات القوي لبرنامجها المعني بالسياسات، أبدى الاقتصاد المصري صلابته. ومن المتوقع أن يبلغ النمو معدل 2,8 في المئة في السنة المالية 2020/2021، ليرتفع إلى 5,2 في المئة في السنة المالية 2021/2022. غير أن عدم اليقين لا يزال قائما على خلفية المخاطر المتبقية في ما يتعلق بالجائحة. وتركز السياسات تركيزا ملائما على دعم التعافي في المدى القريب بالتوازي مع تعميق الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها لإطلاق إمكانات النمو الهائلة في مصر على المدى المتوسط. ورحب صندوق النقد باستعداد البنك المركزي للتحرك حسبما



كيف تحولت فيتنام إلى دولة شبه صناعية؟ تجربة رائدة في الاقتدار الصناعي تستحق اهتمام الدول العربية

مي دمشقية سرحال
مستشارة اقتصادية - اتحاد الغرف العربية



ارتكزت تجربة النهوض الاقتصادي المستدام في فيتنام منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي على ثلاثة مرتكزات مترابطة شملت التنمية البشرية، والبنيان الاقتصادي، وقوى الإنتاج، والتي نجحت مجتمعة في تسريع التنمية الصناعية التي هي في الواقع عماد التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي ما لبثت أن انعكست على هيكل التجارة الخارجية لفيتنام. واليوم تشكل الصناعات عالية التقنية %40 من جملة صادرات فيتنام المصنعة، بقيمة 83 مليار دولار تقريبا لعام 2018. وفي المقابل، تظهر المقارنة مع العالم العربي أن مجمل الصادرات العربية من الصناعات عالية التقنية بلغت فقط 4.5 مليار دولار عام 2017، حيث مثلت %5 تقريبا من جملة الصادرات العربية السلعية، بما يعكس الفجوة التصنيعية التي تعاني منها الاقتصادات العربية.

2018. وفي عام 2019، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة %7، ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 2700 دولار أمريكي. وأظهرت البيانات الأولية أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 تباطأ إلى %2.5، مما يعكس تأثير جائحة كوفيد-19.

على مدى الثلاثين عاما الماضية، حافظت فيتنام على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، مما حوّل البلد إلى اقتصاد ناشئ، انخفض فيه معدل الفقر بشكل حاد من أعلى من %70 في أوائل التسعينيات إلى أقل من %6 في عام 2019. ونما الاقتصاد بمعدل %6.6 سنويا بين عامي 2014 و2018 ووصل إلى أعلى مستوى له في 10 سنوات بنسبة %7.1 في عام

الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام، 2013 - 2019

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Current GDP (VND trillion)	3584.3	3937.9	4192.9	4502.7	5006.0	5542.3	6037.3
Current GDP (USD billion)	171.2	186.2	193.2	205.3	223.8	245.2	261.9
GDP per capita (USD)	1898.4	2041.6	2095.2	2201.3	2373.4	2570.8	2714.7
GDP by economic activity at current basic prices (%)							
Agriculture, forestry, and fishing	20.0	19.7	18.9	18.1	17.0	16.3	15.5
Mining and quarrying	12.2	12.0	10.7	9.0	8.3	8.2	7.5
Manufacturing	14.8	14.7	15.2	15.9	17.0	17.8	18.3
Electricity, gas, and water supply	4.1	4.6	5.0	5.2	5.4	5.6	5.9
Construction	5.7	5.7	6.0	6.2	6.4	6.5	6.6
Services	43.1	43.4	44.2	45.5	45.8	45.7	46.2
Productivity							
Labour productivity growth rate (based on number of employment)	3.8	4.9	6.5	5.3	6	5.9	6.3

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

عبارة عن سلع وسيطة، تم توريد نصفها تقريبا من قبل جمهورية كوريا والصين. وكانت 44% من صادرات المنتجات الإلكترونية من السلع الاستهلاكية النهائية، وجرى شحن نصفها تقريبا إلى كل من الولايات المتحدة والإمارات والنمسا. وقد حافظت فيتنام على فائض في التجارة في السلع والخدمات، وكذلك في التحويلات المالية. وكان من اللافت حقا أنه في خضم الحرب التجارية التي استعرت بين الولايات المتحدة والصين عام 2019 حدث توسع كبير في صادرات فيتنام إلى الولايات المتحدة بنسبة 33.4% في مقابل التراجع الكبير في حصة الصين، بحيث كانت من الدول القليلة التي استفادة من التوترات التجارية الناشئة. ومع أن الصين بقيت المصدر الأول للولايات المتحدة بنسبة 17.3% من إجمالي المستوردات، ولكن التراجع الكبير في حصتها استبدل بتوسع كبير في صادرات كل من المكسيك وفيتنام.

وقد ازدادت الصادرات الصناعية لفيتنام بأكثر من الضعف خلال الفترة 2013 - 2019، كما ساهمت شركات الاستثمار الأجنبية بنحو 70% من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2019. ويتوقع المزيد من التوسع في قطاع تصدير معدات الاتصالات، بما يعكس التطور المستمر في النشاطات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويأتي في طليعة الصادرات الزراعية كل من جوز الهند والأرز والبن، فيما يتصدر القطن والذرة مستوردات فيتنام الزراعية. وشكلت الصادرات السمكية نسبة 2.3% من الصادرات السلعية عام 2019.

وفي يناير 2021، أصبح لدى فيتنام 15 اتفاقية تجارية إقليمية، منها 6 اتفاقيات تم توقيعها خلال 2013 - 2020، بما في ذلك الاتفاقية الشاملة والتدرجية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP).

وتنتهج فيتنام سياسات تجارية موجهة نحو التصدير وتعتبر التكامل الاقتصادي الدولي محركا رئيسيا لتحسين مؤسساتها ونموها الاقتصادي وتنميتها. وفي استراتيجية الصادرات والواردات للفترة 2011-2020، والرؤية حتى عام 2030، حددت فيتنام أهدافا متعلقة بالتجارة مثل معدل نمو سنوي مزدوج للصادرات، ومعدل نمو للواردات أبطأ من الصادرات، وخفضا تدريجيا في العجز التجاري، لغاية الوصول إلى فائض في العقد المقبل.

وقطاع الخدمات هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد، بحصة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام 2019 46.2%، ارتفاعا من 43.1% في عام 2013. وتتجه معظم الخدمات لخدمة السوق المحلية. وقد التزمت فيتنام ببعض التحرير الإضافي لقطاع خدماتها في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية الأخيرة.

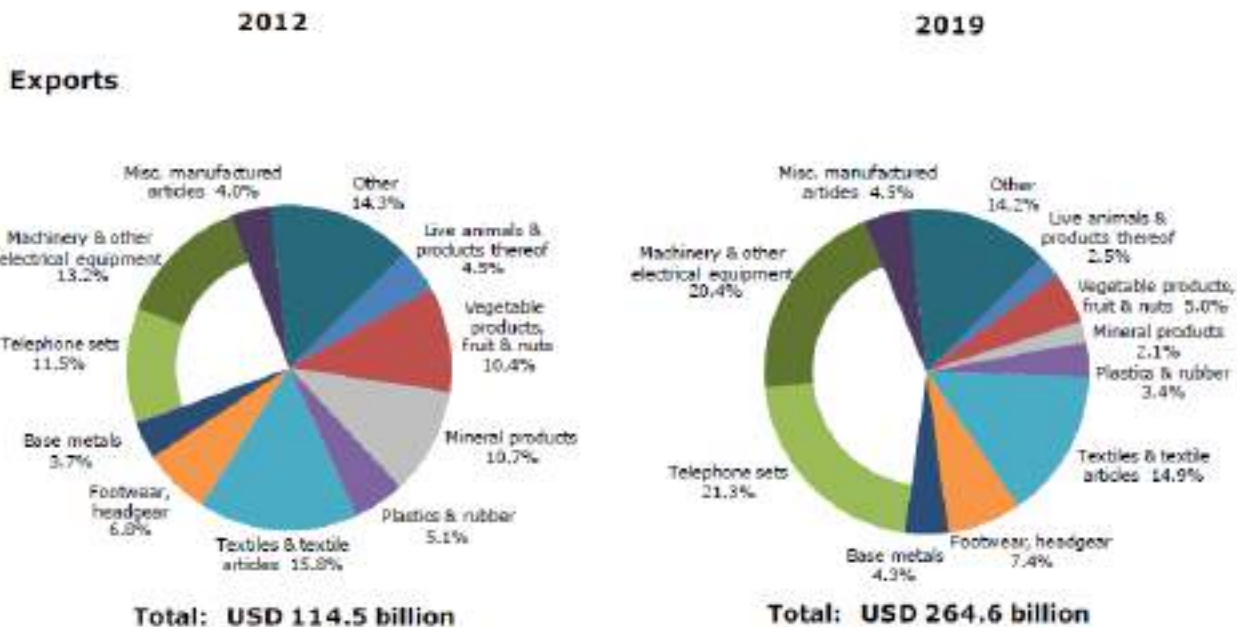
تأثير الطلب القوي والتصدير الهتمي

كان التوسع الاقتصادي في فيتنام في السنوات الأخيرة مدعوما بالأساسيات الاقتصادية القوية المتمثلة بالطلب المحلي القوي والصادرات الصناعية وتسارع الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث زادت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 165% في عام 2013 إلى 210% في عام 2019. يعكس سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدونغ الفيتنامي تقديرا للأسس الاقتصادية القوية، حيث ارتفع بمعدل 4% على أساس سنوي. وفي أغسطس 2015، ارتفع النطاق العائم لأسعار الصرف إلى 3% من 1% سابقا.

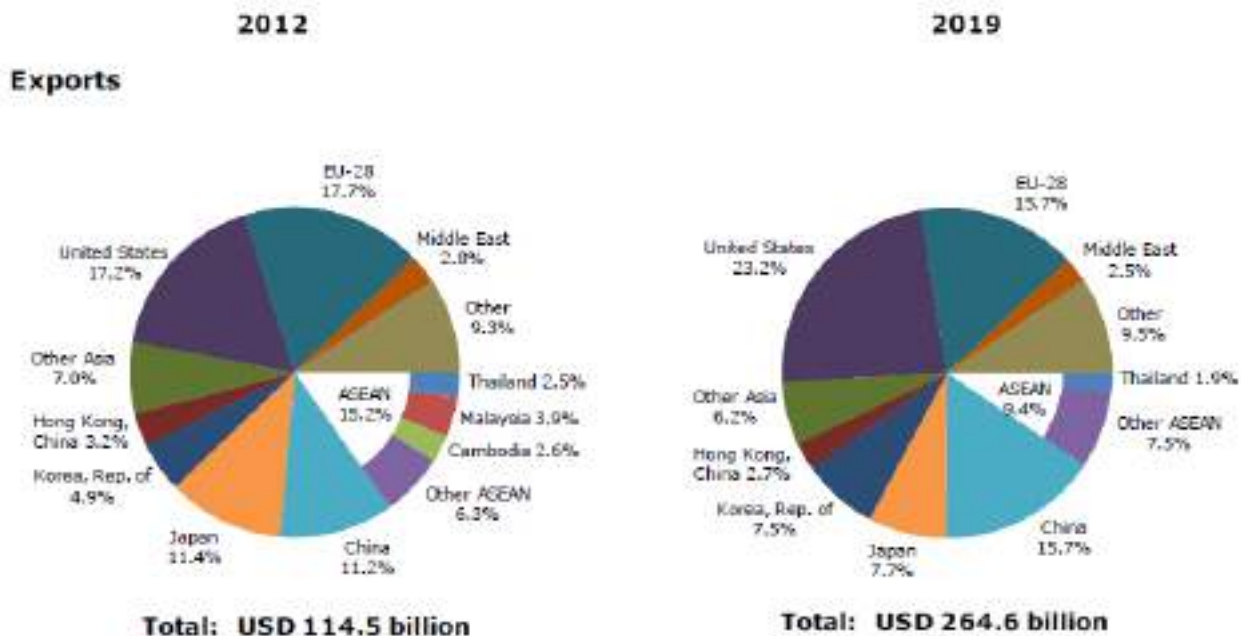
خلال الفترة 2013 - 2019، نمت التجارة السلعية بالقيمة الحقيقية بمعدل مزدوج الرقم سنويا. وقد عكس ذلك مشاركة فيتنام النشطة في سلاسل القيمة العالمية، حيث برزت كمرکز لتصنيع الملابس والإلكترونيات الاستهلاكية، ولا سيما الهواتف الذكية. في عام 2019، كان حوالي 85% من المنتجات الإلكترونية المستوردة



التركيب السلعي للصادرات والواردات في فيتنام لعامي 2012 و 2019



التوزيع الجغرافي لصادرات فيتنام لعامي 2012 و 2019



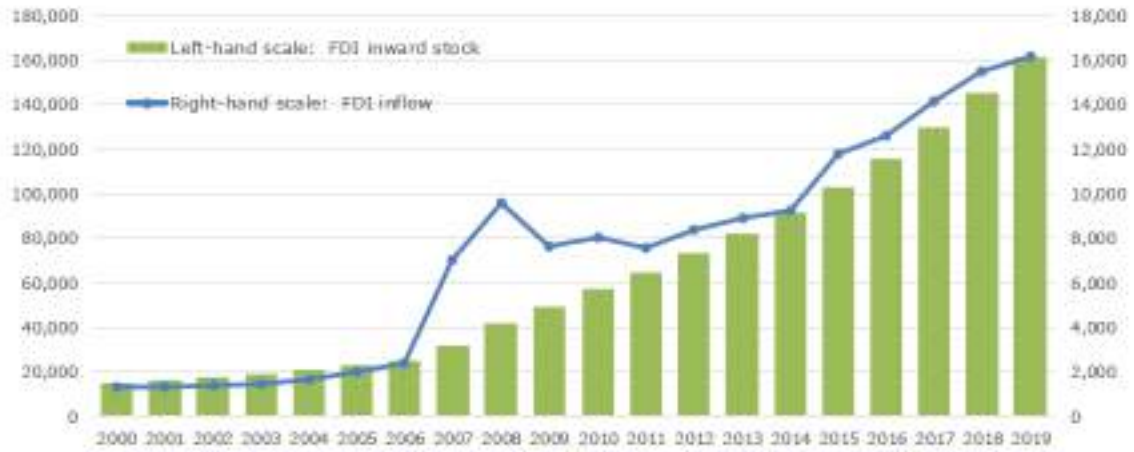
المصدر السابق.

دور الاستثمارات الخارجية المباشرة في التحول الهشود

البلاد. وخلال الفترة 2013 - 2020، تمت الموافقة على أكثر من 17000 مشروع استثماري أجنبي برأسمال إجمالي مسجل قدره 143.1 مليار دولار أمريكي، مع حيازة المعالجة والتصنيع حوالي 62% من إجمالي رأس المال الأجنبي المستثمر في البلاد. وقد ازداد تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة على مدى 2013 - 2019 بمعدل نمو سنوي بلغ 13%، وازداد المخزون منها من 81.8 مليار دولار إلى 161.1 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في التحول الاقتصادي لفييتنام، حيث مثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي وولد 5 ملايين وظيفة في عام 2019، فيما يعود نحو نصف إجمالي الصادرات إلى الاستثمارات الأجنبية. والاستثمار الأجنبي المباشر هو أيضاً القوة الدافعة الرئيسية لتحسين الإنتاجية في

التدفقات والمخزون من الاستثمارات الخارجية المباشرة في فييتنام، 2000 - 2019 (إلى الشمال قياس مخزون تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإلى اليمين قياس التدفقات)



Source: UNCTAD, World Investment Report 2020. Viewed at: <https://unctad.org/webflyer/world-investment-report-2020>.

الإصلاح التشريعي والهؤسسي في مجال الاستثمار والتجارة

ضبط المالية العامة

تم تحديث نظام الاستثمار في فييتنام بشكل كبير من خلال تعديل كل من قانون الشركات وقانون الاستثمار في يوليو 2015. وتهدف التشريعات الجديدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحقيق المساواة في ظروف الأعمال للشركات المملوكة للدولة والشركات ذات الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص المحلي. كما تم تقليص عدد الأنشطة المقيدة مقارنة بالقوانين السابقة. وتم إلغاء الحد الأقصى العام البالغ 49% للاستحواذ الأجنبي على الشركات العامة العاملة في قطاعات غير مشروطة في عام 2015. ومع

منذ يناير 2016، اتخذت فييتنام إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة، وقيدت بشكل صارم إصدار الضمانات الحكومية بغية استقرار عجز الموازنة العامة للدولة. ومكنت هذه السياسة فييتنام من خفض الديون الحكومية والعامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخلقت بعض الحيز المالي للتعامل مع التحديات الهيكلية قصيرة أو طويلة الأجل، مثل تلك التي نشأت عن جائحة كوفيد-19، إلى جانب الالتزامات المتعلقة بالشركات المملوكة للدولة وبالقطاع المصرفي وبتغيير المناخ.



وضرائب الاستيراد، علماً أن وحدات الجمارك تنفذ إدارة المخاطر على جميع المستويات، وتستخدم الجمارك نظام تخليص جمركي آلي ونظام نافذة وطنية واحدة. ويعتبر قانون إدارة التجارة الخارجية التشريع الرئيسي الذي يحكم تدابير مكافحة الإغراق والتعويض والحماية. وفي يونيو 2019، كان لدى فيتنام أربع مناطق لتجهيز الصادرات الصناعية. ويتم تطبيق ضرائب التصدير والاستيراد التفضيلية على الشركات المحلية والأجنبية الموجودة في هذه المناطق.

خلاصة التجربة

إن استعادة الدول العربية من تجربة فيتنام الفريدة تتطلب تجاوز ثغرات ضعف القواعد الصناعية العربية وضعف تنوع ونوعية سلة الصادرات العربية والتي تحد كثيراً من الاستعادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.

وتظهر تجربة فيتنام أن الخطط والبرامج الاقتصادية التي لا تضع التصنيع في مصاف أهدافها هي مجرد برامج للتثبيت والتكيف مع الاقتصاد العالمي تجاه ما يحدث من تداعيات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك الدول العربية هم التصنيع لصالح غيره من الهموم مهما بلغت درجة إلحاحه.

ولا ريب أن تداعي مؤشرات الاقترار الصناعي في أي اقتصاد ليس له أي مبرر في عالم تستطيع فيه دولة كفيتنام أن تحقق نهضتها الصناعية، رغم ميراثها الثقيل من المشكلات والصعوبات. وعلى الدول العربية أن تعيد النظر في السياسات الاقتصادية وفي كفاءة وفعالية خططها التنموية والتكاملية المحلية والإقليمية قبل فوات الأوان.

ذلك، لا تزال المشاركة الأجنبية في بعض القطاعات محدودة عند مستويات تتراوح بين 30% و51%. علاوة على ذلك، تم زيادة عدد المجالات المؤهلة لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في عام 2018. وفي 1 يناير 2021، دخلت حيز التنفيذ التعديلات الإضافية التي أجريت على كل من قانون الشركات، وقانون الاستثمار، فضلاً عن صدور القانون الاستثماري الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد وقعت فيتنام على خمسة اتفاقيات استثمار ثنائية خلال الفترة قيد الاستعراض.

وتقدم فيتنام حوافز للاستثمار، بشكل رئيسي من خلال التخفيضات الضريبية، للمشروعات التي تقام في المناطق الجغرافية ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، أو في المناطق الصناعية. كما يتم منح دعم محدد، مثل الحصول على الائتمان، وتخفيض الضرائب وإيجارات الأراضي، والإعفاء من رسوم الاستيراد، لبعض الأنشطة والقطاعات المختارة، مثل المنتجات السمكية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والصناعات الداعمة، أو الطاقة المتجددة. قد يستفيد المستثمرون المشاركون في مشاريع الشراكة الهامة بين القطاعين العام والخاص من حوافز إضافية، مثل ضمانات استخدام الأراضي وتوافر العملات الأجنبية. وبعد ظهور جائحة كوفيد-19، أدخلت فيتنام سلسلة من التدابير والحوافز التي خففت من تأثيرها على الشركات، وتضمنت هذه الإجراءات تمديد المهل الزمنية لمدفوعات الضرائب، وتخفيض ضرائب دخل الشركات، وخصومات مؤقتة في فواتير الكهرباء.

وواصلت فيتنام إصلاح سياساتها وتدابيرها المتعلقة بالإجراءات الجمركية على أساس استراتيجيتها لتطوير الجمارك حتى عام 2020. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، اعتمدت أو نقحت التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك قانون الجمارك وقانون ضريبة الصادرات

جائحة كورونا تفرمل مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية

دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي



كان لجائحة كوفيد-19 تأثيراً طاحنا على فقراء العالم بشكل خاص. وقد تكون هذه الجائحة دفعت 100 مليون نسمة نحو هوة الفقر المدقع في عام 2020 وحده، بينما تحذر الأمم المتحدة من أن الفقر قد يزداد في بعض المناطق إلى مستويات لم نشهدها منذ 30 عاما.

وأدت الأزمة الراهنة إلى حدوث انحراف في مسار التقدم باتجاه أهداف التنمية الأساسية، حيث يتعين الآن على البلدان النامية منخفضة الدخل أن توازن بين الإنفاق العاجل على حماية الأرواح والأرزاق وبين الاستثمارات الأطول أجلا في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية المادية وغيرها من الاحتياجات الضرورية.

انتكاسة كبرى

في عام 2000، شرع قادة العالم في العمل على إنهاء الفقر وخلق مسار للرخاء والفرص للجميع. وارتكزت هذه الغايات على أهداف التنمية للألفية الثالثة ثم بعدها بخمس عشرة سنة أهداف التنمية المستدامة المحدد للانتهاء من تنفيذها عام 2030. وتمثل الأهداف الأخيرة خطة مشتركة للسلام والرخاء للبشر والكرة الأرضية، الآن وفي المستقبل. وهي تتطلب استثمارات كبيرة في كل من رأس المال البشري والمادي.

يقترح صندوق النقد الدولي في دراسته، إطارا للبلدان النامية من أجل تقييم خيارات السياسات التي من شأنها زيادة النمو طويل الأجل، وتعبئة المزيد من الإيرادات، وجذب الاستثمارات الخاصة للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فحتى مع الإصلاحات المحلية الطموحة، لن تتمكن معظم البلدان النامية منخفضة الدخل من تعبئة الموارد الضرورية لتمويل هذه الأهداف، وهي بحاجة إلى دعم حاسم واستثنائي من المجتمع الدولي بما في ذلك المانحون من القطاع الخاص والمانحون الرسميون، والمؤسسات المالية الدولية.

من الذهاب إلى المدارس. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن الضرر طويل الأجل على رأس المال البشري في الاقتصاد، ومن ثم النمو الممكن، قد يرفع تمويل التنمية المطلوب سنوياً بمقدار 1,7 نقطة مئوية إضافية من إجمالي الناتج المحلي.

مواجهة التحدي

كيف للبلدان أن تأمل في تحقيق تقدم مؤثر نحو أهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف الجديدة والأصعب التي أنشأتها الجائحة؟

لن يكون هذا بالأمر السهل. فسيكون على البلدان أن تتوصل إلى التوازن الصحيح بين تمويل التنمية وإبقاء الديون في حدود مستدامة، وبين أهداف التنمية طويلة الأجل والاحتياجات الفورية الملحة، وبين الاستثمار في البشر والنهوض بالبنية التحتية. وسيكون عليها مواصلة الاهتمام بالظرف الراهن أي إدارة الجائحة. غير أنها ستحتاج في الوقت نفسه إلى مواصلة تنفيذ جدول أعمال إصلاحية طموح للغاية يولي أولوية للأمور التالية:

- تعزيز النمو، الذي سيكون بداية لحلقة من التطورات الإيجابية. فمن شأنه أن يجعل الكعكة المتاحة أكبر، مما يحقق موارد إضافية للتنمية، وبالتالي يعطي دفعة أكبر للنمو. وبالتالي، من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية داعمة للنمو بما في ذلك بذل جهود لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وجودة المؤسسات، والشفافية، والحوكمة، والشمول المالي. وتُبرز دراسة الصندوق كيف مكّن النمو القوي نيجيريا وباكستان من قطع خطوات واسعة نحو الحد من الفقر المدقع قبل عام 2015. وسيكون من المهم للغاية إعطاء دفعة البداية للنمو، الذي تعطل منذ ذلك الحين في هذين البلدين الكثيفين سكانياً.

- تدعيم القدرة على تحصيل الضرائب مطلب ضروري أيضاً لسداد مقابل الخدمات العامة الأساسية التي لا غنى عنها في تحقيق أهداف التنمية الأساسية. وتوضح التجربة أن زيادة نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 5 نقاط مئوية على المدى المتوسط من خلال إصلاحات شاملة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية هو هدف طموح ولكنه قابل للتحقيق بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وقد حققته كمبوديا بالفعل: ففي العشرين عاماً السابقة على الجائحة، قامت بزيادة الإيرادات الضريبية من أقل من

وحتى وقت قريب، تقدمت التنمية بوتيرة مطردة، وإن كانت متفاوتة، مع تحقيق نجاح ملحوظ في تخفيض الفقر ووفيات الأطفال. ولكن حتى قبل الجائحة، لم يكن العديد من البلدان على مسار الوفاء بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وألحقت جائحة كوفيد-19 ضرراً بالغاً بجدول أعمال التنمية، حيث أصابت أكثر من 150 مليون شخص بالفيروس وراح ضحيتها أكثر من 3 ملايين شخص. وقد أقحمت العالم في حالة من الركود الشديد، فأحدثت ارتداداً عن الاتجاهات السابقة نحو تقارب الدخل بين البلدان النامية منخفضة الدخل والاقتصادات المتقدمة.

ومنذ بداية الجائحة، قدم الصندوق تمويلًا طارئًا بقيمة 110 مليارات دولار أمريكي لعدد 86 بلداً عضواً، منها 52 بلداً متلقياً من ذوي الدخل المنخفض. وقد تعهدنا بتقييم مبلغ كلي قدره 280 مليار دولار، وستستفيد البلدان الفقيرة من التوزيع العام المزمع لما قيمته 650 مليار دولار أمريكي من مخصصات حقوق السحب الخاصة دون أن تتحمل المزيد من أعباء الديون. كذلك ساهم البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرون في تقديم الدعم للبلدان المتضررة. ولكن هذا لا يكفي وحده.

ويصح صندوق النقد عن استحداث أداة اقتصادية كلية مبتكرة تساعد في تقييم استراتيجيات تمويل التنمية، بما في ذلك تمويل أهداف التنمية المستدامة. ويركز فيها على الاستثمار في التنمية الاجتماعية ورأس المال المادي في خمسة مجالات محورية بالنسبة للنمو المستدام والاحتوائي، وهي الصحة والتعليم والطرق والكهرباء والمياه والمرافق الصحية. وهذه المجالات التنموية الأساسية هي التي تستحوذ على أكبر النفقات في معظم الميزانيات الحكومية.

ويطبّق صندوق النقد الدولي إطاره على أربعة بلدان هي كمبوديا ونيجيريا وباكستان ورواندا. وستحتاج هذه البلدان، في المتوسط، إلى تمويل سنوي إضافي يتجاوز 14 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أي أكثر من مستوى ما قبل الجائحة بنحو 2,5 نقطة مئوية سنوياً.

وبعبارة أخرى، فإنّه ما لم تتحقق زيادة التمويل، يمكن لجائحة كوفيد-19 أن تعطل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة لفترة تصل إلى خمس سنوات في البلدان الأربعة.

ويمكن أن تكون الانتكاسة أكبر بكثير إذا أسفرت الجائحة عن ندوب اقتصادية دائمة. فقد أحدثت تدابير الإغلاق العام تباطؤاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، مما حرم الأفراد من الدخل ومنع الأطفال



إلى أن تحقيق أهداف التنمية سيتأخر لمدة 10 سنوات أو أكثر في ثلاثة من البلدان الأربعة التي شملها الدراسة إذا سعت إلى تحقيقها بمفردها.

ولذلك من الضروري أن تكون للمجتمع الدولي مساهمة في هذا الصدد أيضا. فإذا أجرى شركاء التنمية زيادة تدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية من مستواها الحالي الذي يبلغ 0,3% إلى المستوى المستهدف من الأمم المتحدة وهو 0,7% من إجمالي الدخل القومي، فهناك احتمال كبير بأن يصل العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل إلى وضع يسمح لها بتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2030 أو قبل ذلك بقليل. وقد يكون تقديم هذه المساعدة أكبر من قدرة صانعي السياسات في الاقتصادات المتقدمة، الذين يرجح أن يكونوا أكثر تركيزا في الوقت الراهن على مواجهة التحديات المحلية. غير أن المساعدة على تعزيز التنمية هو استثمار يستحق العناية ومصدر ممكن لتحقيق عائدات مرتفعة للجميع. وكما قال جوزيف ستيجليتز، إن الرخاء الوحيد الذي يعتبر حقيقيا ومستداما هو الرخاء الذي يشترك فيه الجميع.

10% من إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 25% من إجمالي الناتج المحلي.

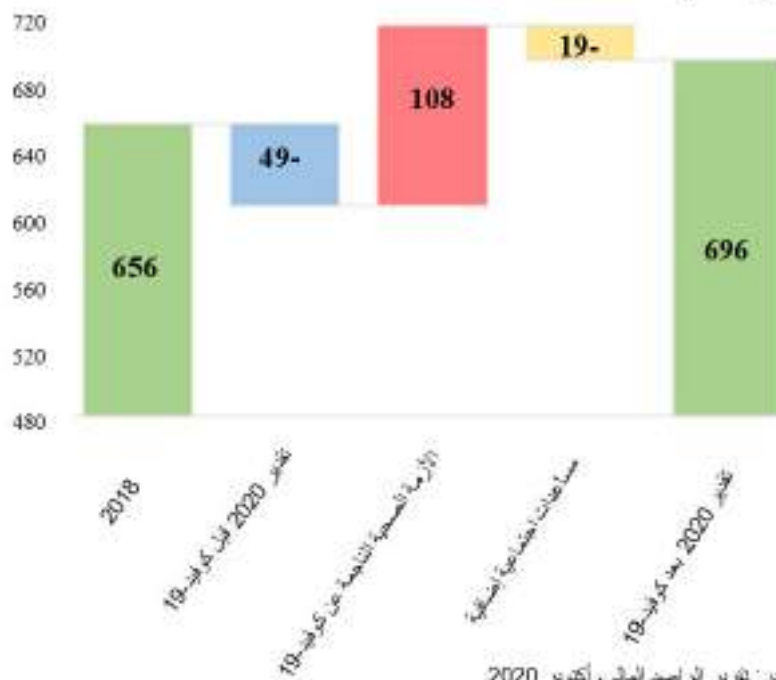
- رفع كفاءة الإنفاق: فحوالي نصف الإنفاق على الاستثمار العام يتعرض للهدر في البلدان النامية. وتحسين الكفاءة من خلال إدارة الاقتصاد بشكل أفضل، إلى جانب تعزيز الشفافية والحوكمة، سيبني للحكومات تحقيق المزيد بتكلفة أقل.

- تحفيز الاستثمار الخاص: فتعزيز الإطار المؤسسي من خلال تحسين الحوكمة وإرساء بيئة تنظيمية أقوى سيساعد على تحفيز المزيد من الاستثمارات الخاصة. وقد تمكنت رواندا، على سبيل المثال، من زيادة الاستثمار الخاص في قطاعي المياه والطاقة من مستوى الصفر تقريبا في الفترة 2005-2009 إلى أكثر من 1,5% من إجمالي الناتج المحلي في 2015-2017.

وبحسب صندوق النقد الدولي فإنه إذا سار العمل على تنفيذ هذه الإصلاحات بالتوازي، فمن شأنها توليد ما يصل إلى نصف الموارد المطلوبة لتحقيق تقدم كبير نحو أهداف التنمية المستدامة. ولكن حتى في ظل هذه البرامج الإصلاحية الطموحة، تشير تقديراتنا

زيادة الفقر

ربما تكون الجائحة قد دفعت بحوالي 100 مليون شخص في هو الفقر المدقع في عام 2020 وخدم (بمليين الأشخاص)



صندوق النقد الدولي

احتياجات تمويلية أكبر

ستحتاج كمبوديا ونيجيريا وباكستان ورواندا تمويلًا سنويًا إضافيًا يتجاوز 14% من إجمالي الناتج المحلي، في المتوسط، حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: "Post Pandemic Assessment of the Sustainable Development Goals," IMF Staff Discussion Note 21/2, April 2021

صندوق النقد الدولي

إطلاق النسخة الثانية لجائزة "رالي العرب لريادة الأعمال"

خالد حنفي: بناء اقتصاد عربي مستدام بتشجيع ريادة الأعمال ومبادرات الشباب

عقد في مقر جامعة الدول العربية، مؤتمر صحافي تم خلاله إطلاق النسخة الثانية من مسابقة "رالي العرب لريادة الأعمال" وملتقى "رواد الأعمال العرب"، بمشاركة الجهات المنظمة للفعالتين المقرر عقدهما ضمن "إكسبو دبي 2020" خلال الفترة ما بين 11/10/2021 - 31/1/2022، وذلك تحت إشراف وتنظيم اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين والأكاديمية العربية للتكنولوجيا والعلوم والنقل البحري، ومكتب اليونيدو للاستثمار والتكنولوجيا في البحرين.



ورحب أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، بتنظيم مسابقة "رالي العرب لريادة الأعمال"، مبدياً استعداد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتقديم كافة الدعم والتسهيلات من أجل نجاح تنظيم المسابقة. داعياً إلى الترويج المكثف للمسابقة من قبل الجهات المتعاونة في التنظيم. وكشف أبو الغيط عن تنسيق جامعة الدول العربية مع الجهات المنظمة لـ "إكسبو دبي 2020" من أجل عقد مسابقة "رالي العرب لريادة الأعمال" خلال شهر فبراير (شباط) 2022، وأن تحظى الفعالية بالدعم الاستثنائي من أجل توفير فرص نجاحها لما تجسده من أهمية على صعيد دعم الشباب العربي المبدع.

وتطرق رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، إلى استعداد الغرفة للتعاون مع الفرقاء المنظمين للنسخة الثانية من

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، خالد حنفي إلى أهمية مسابقة "رالي العرب لريادة الأعمال"، بما يتيح لشباب الوطن العربي تقديم أفكار لمشاريع ناشئة والمنافسة على جوائز مالية، مما يساهم في تطوير المجتمع عن طريق مشاريعهم التكنولوجية مع رفع مستوى الدخل الخاص بهم". منوهاً إلى أنّ "المشاركين في السابقة سيحظون بفرض لعرض مشاريعهم أمام العديد من أصحاب الشركات العالمية والمستثمرين".

وشدد على "ضرورة العمل على بناء اقتصاد عربي مستدام من خلال تشجيع ريادة الأعمال ومبادرات الشباب. إلى جانب دعم مراكز البحوث في الجامعات العربية واستحداث أقسام في الجامعات العربية تعنى بريادة الأعمال. فضلاً عن تحفيز الاقتصاد العربي من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر دعم الشباب العربي".



وركز الدكتور حنفي في مداخلة على أهمية قيادة الأعمال الاجتماعية للمؤسسات في عصر الرقمنة ودورها في الاستجابة لتحديات المرحلة، والأهمية المتزايدة لرأس المال الاجتماعي في تشكيل هدف مؤسسات القطاع الخاص، وفي توجيه علاقاتها مع أصحاب المصلحة، كما في التأثير على نجاحها النهائي أو فشلها. وأكد أن هذا النموذج الجديد للأعمال يمثل محورا أساسيا لمستقبل الأعمال ولتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا مع تصاعد التحديات الوبائية والمناخية والإنسانية.

وأضاف أن أزمة كوفيد- 19 المستمرة سرعت استخدام التكنولوجيا الرقمية والحلول الابتكارية التي وفرتها، وخصوصا الـ "fintech" التي دعمت الشمول المالي في العديد من الدول العربية.

وأشار إلى مبادرات اتحاد الغرف العربية في مجال قيادة الأعمال الاجتماعية، ولا سيما مسابقة رالي العرب التي تم إطلاق النسخة الأولى منها عام 2019 كما سيتم إطلاق النسخة الثانية منها عام 2021.

وتحور الموضوع الأساسي للمنتدى حول "متطلبات الرقمنة لتحويل المشاريع الاجتماعية الرائدة إلى فرص ناجحة".

كذلك تناول المنتدى المواضيع التالية: أهمية قيادة الأعمال الاجتماعية للمؤسسات في عصر الرقمنة ودورها في الاستجابة لتحديات مرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، النظام البيئي (ECOSYSTEM) الملائم لقيادة الأعمال الاجتماعية وآليات الوصول للتمويل والربط التكنولوجي وأنظمة الاحتضان والمسرعات، قيادة الأعمال الاجتماعية ودورها في الاستجابة للتحديات في مرحلة ما بعد التعافي الاقتصادي. بالإضافة على

مسابقة رالي العرب أسوة بالنسخة الأولى التي تم تنظيمها في مملكة البحرين عام 2019.

وكان استقبل أمين عام جامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، وفدا اقتصاديا عربيا ضم: أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، رئيس اتحاد غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد النجيبى، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إسماعيل عبد الغفار، رئيس مكتب اليونيدو للاستثمار والتكنولوجيا في البحرين هاشم حسين.

وشهد اللقاء حضور الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية السفير الدكتور كمال حسن علي، الأمين العام المساعد ومستشار أمين عام جامعة الدول العربية السفير حسام زكي، مديرة الغرف العربية والأجنبية والمشاركة هدى كشتان، المستشار الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية الدكتورة سارة الجزائر، ومديرة إدارة العلاقات الاقتصادية بجامعة الدول العربية رحاب عز الدين.

المنتدى الدولي لقيادة الأعمال الاجتماعية (تجسير)

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية د.خالد حنفي في المنتدى الدولي لقيادة الأعمال الاجتماعية (تجسير)، الذي عقد عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، بتنظيم من برنامج قيادة الأعمال المجتمعية الدولية (تجسير) - عضو الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي الدولي لقيادة الأعمال والاستثمار - البحرين (AICEI) ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - البحرين (ITPO).

كما هدف المنتدى إلى تعزيز الوعي بقطاع ريادة الأعمال الاجتماعية والمشاريع الاجتماعية، إيجاد بنية تحتية أساسية وتقنية من حاضنات ومسرعات الأعمال الاجتماعية لإطلاق المنشآت الاجتماعية، تطوير مجموعة من الحلول لضمان دعم وتمويل المشاريع الاجتماعية الواعدة، تطوير قدرات رواد الأعمال الاجتماعيين العرب والمؤسسات ذات العلاقة، إيجاد منصة للتواصل عبر الإنترنت بين رواد الأعمال والمستثمرين في مجال الأثر الاجتماعي، وعقد شراكات لتطوير وتوجيه وتمويل الأعمال الاجتماعية التي تضطلع بتسوية المشكلات الأكثر إلحاحاً، وتشجيع إطلاق شركات اجتماعية بممارسات تجارية سليمة وأخلاقية للشباب العربي.

التركيز على الشركات الحكومية والقطاع الخاص "PPP" نموذجاً عصبياً يحقق نجاح ريادة العمل الاجتماعية للتحويل الرقمي، وأهمية ريادة الأعمال الاجتماعية للمؤسسات في عصر الرقمنة ودورها في الاستجابة للتحديات لمرحلة التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، البيئة الرقمية لتنمية ريادة الأعمال والافكار الإبداعية والمبتكرة للمشاريع الاجتماعية الناشئة في مرحلة التحويل الرقمي.

كما ناقش المشاركون موائمة استراتيجية ريادة الأعمال الاجتماعية مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة. إضافة إلى مسألة تحويل "الشركات الناشئة" من مرحلة الفكرة إلى مرحلة تحقيق الأرباح والأثر عبر استثمار الوسيط الرقمي. بالإضافة إلى المرجعيات المعيارية في قياس أثر العائد من مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية.



عبر تطبيق zoom



REGIONAL CSR
مجلس التعاون الخليجي
مجلس التعاون الخليجي

جائزة الامم المتحدة لريادة الأعمال
Bridging Incubator for Digital Community Entrepreneurship



مبادرة ريادة الأعمال
Digital Community Entrepreneurship

مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
الاتحاد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مملكة البحرين



المركز العربي الدولي
لريادة الأعمال والاستثمار
مملكة البحرين



ذيوف
الشرف





فهد المنيش
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية



هاني الحجري
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية



هاني الحجري
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية



هاني الحجري
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية



هاني الحجري
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية



هاني الحجري
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية



هاني الحجري
رئيس مجلس إدارة شركة
الريادة الاجتماعية

دعوة للمشاركة والتسجيل في فعاليات

المنتدى الدولي لريادة الأعمال الاجتماعية (تجسير)

موضوع المنتدى
«متطلبات الرقمنة لتحويل المشروعات الاجتماعية الرائدة إلى فرص ناجحة»
نظّمه
برنامج ريادة الأعمال المجتمعية الدولية (تجسير)
عضو الشبكة الإفريقية للمسؤولية الاجتماعية

الخبراء والمتحدثون

 فهد المنيش رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية
 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية
 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية	 هاني الحجري رئيس مجلس إدارة شركة الريادة الاجتماعية

23
مايو
2021

للتسجيل والاشتراك في المنتدى عبر الرابط على الموقع الإلكتروني
www.regionalcsr.com أو الإيميل الإلكتروني info@regionalcsr.com

نبته الجاتروفا... بترول القارة الإفريقية

إعداد: فؤاد الصباغ - كاتب وصحافي تونسي



نبته الجاتروفا تراهن على تحقيق اكتشافها الذاتي والتوجه نحو الأسواق الأوروبية لتصدير هذا النوع من الديزل الطبيعي الذي يحظى باهتمام كبير لدى دول الإتحاد الأوروبي نظرا لمحافظة

علي سلامة ونظافة البيئة، ويقلل من نسبة انبعاثات الغازات السامة الملوثة للطبيعة. أما من ناحية كلفة إنتاج هذا النوع من البيو بترول فهو يعد ذات تكلفة منخفضة جدا مقارنة مع حفر آبار نفط أو عملية استخراج النفط الصخري أو تجهيز محولات تكرير للنفط. إذ تختصر عملية الإنتاج في إيجاد مناطق صحراوية جافة تتلاءم مع نمو نبته الجاتروفا والتي تعد مناطق زراعية مهملة غير صالحة للزراعة الغذائية نظرا لطبيعتها الاستوائية الجافة ثم إيجاد قنوات مياه صرف صحي يتم تصفيتهامعالجتها، لأن هذه النبتة تحبذ هذا النوع من المياه أو أيضا توفير قنوات مياه بحار يقع تحليتها نظرا لعملية امتصاص تلك النبتة لكميات كبيرة من الأملاح.

ثالثا، نذكر التجربة المصرية الرائدة في مجال زراعة نبته الجاتروفا خاصة في مدينة الأقصر، حيث تتميز هذه الزراعة باهتمام كبير في تلك المنطقة والتي تعد مصدر رزق ودخل مالي محترم لعدد المزارعين. إذ من أهم منتجات تلك النبتة هو بالأساس استخراج الزيوت الطبيعية بكميات هائلة والتي يتم معالجتها في مصانع ضخمة لتكرير البيو ديزل الطبيعي وإنتاج منها العديد من البراميل البترولية الطبيعية المستخرجة بعد المعالجة الطبيعية. كذلك تمثل تلك النبتة كنزا في مجال استخراج الأدوية الطبيعية حيث تتحول جذورها إلى زيوت تستخرج منها أدوية طبيعية مضادة للدغة الثعبان السامة وأيضاً دواء لأمراض الروماتيزم. بالإضافة إلى ذلك يمكن تحويل تلك النبتة إلى أجود أنواع الصابون على الصعيد العالمي. فالتجربة المصرية في زراعة البترول الطبيعي المستخرج من تلك النبتة وإنتاج العديد من المنتجات منها، يعد بمثابة إنجاز عظيم يكرس التوجه نحو تعزيز مكانة الاقتصاد

تعد نبته "الجاتروفا" أهم نبته صحراوية نظرا لأنها تثبت بشكل سريع في المناطق الاستوائية الجافة ولها خصائص ومزايا متعددة تتوفر فيها بحيث يمكن مقارنتها بالذهب الأخضر.

أولاً، إنّ المكان الأم لنبته "الجاتروفا" هو دولة المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية نظرا لتوفر المناخ الاستوائي الجاف فيها. وتنتشر في المناطق الصحراوية القاحلة وبارتفاع متوسط وجزور عميقة في التربة الصحراوية.

إنّ الجاتروفا تعد شجرة مباركة لأنها تشكل تغطية زراعية للمناطق الصحراوية ويمكن الاستفادة من مزاياها الخاصة والهامة. كما تعد هذه النبتة ثروة في مجال التنمية الزراعية ولإنتاج الطاقات البديلة الصديقة للبيئة. وللتذكير يشكل المناخ الإفريقي أفضل مناخ استوائي جاف لإنتاج تلك النبتة وذلك عبر استغلال الأراضي الصحراوية الشاسعة التي تعتبر في مجملها مهملة.

ثانيا، نذكر تجربة دولة السودان في هذا المجال الزراعي الحيوي لنبته الجاتروفا، حيث تحول هذا البلد الإفريقي الشاسع إلى أكبر منتج للبترول الحيوي تحت شعار "زراعة البترول بالسودان". إذ في هذا الإطار تم زرع قرابة مليار شجرة وذلك باستغلال قرابة مليون فدان من الأراضي الزراعية التي خصصت لإنتاج تلك النبتة والتي يمكن مقارنتها ببراميل النفط التي تنتجها الدول النفطية الخليجية. بالتحديد تنتج هذه النبتة زيت طبيعي بكميات ضخمة وبعد معالجتها يتم استخراج البيو ديزل الطبيعي الحيوي منها والمعروف بالبترول الأخضر Green Oil، بحيث تنتج 100 لتر من ثمرة الجاتروفا 100 لتر بيو ديزل وهذه الكمية تعد ممتازة جدا من حيث الإنتاج. كما يعد هذا النوع من البترول الحيوي الطبيعي صديق للبيئة لأنه لا يحتوي على ثاني أكسيد الكربون المتسبب في التلوث البيئي والاحتباس الحراري. أيضا يساهم هذا الديزل الحيوي في المحافظة على محركات السيارات والآلات التي تعمل بهذا النوع من الطاقة الحيوية.

إن دولة السودان من خلال زراعة هذه الكميات الكبرى من

والتكرير وغيرها. إذ يمكن تحديد المناطق الزراعية المستهدفة خاصة منها الأراضي الصحراوية الجافة وكذلك دراسة المتغيرات المناخية منها العواصف الرملية وغيرها. ثم بعد ذلك الانطلاق في الاستثمار في زراعة البترول في القارة الإفريقية وإنتاج البيو ديزل الحيوي بحيث يمكن النسخ على المنوال السوداني بزراعة ما يقارب مليار شجرة من الجاتروفا. أما بخصوص مصدر المياه للري فيمكن الاستفادة من التجربة المصرية بتحويل مياه مجاري الصرف الصحي بعد تصفيتها ومعالجتها أو تجربة المملكة العربية السعودية عبر تحويل مياه البحر إلى مياه للري بعد تحليتها.

إذا يمكن للمستثمرين الأجانب أو العرب الاستثمار في هذا المجال الزراعي عبر إنشاء مناطق صناعية ضخمة لإنتاج البيو ديزل الطبيعي المستخرج من زيوت نبتة الجاتروفا ثم معالجته في المخابر البيولوجية وتصديرها نحو الأسواق الأوروبية. أيضا يمكن استغلال تلك النبتة في إنتاج أجود أنواع الصابون والأدوية البيو طبيعية وتصدير تلك المنتجات الطبيعية نحو الأسواق العالمية.

باختصار تساهم نبتة الجاتروفا اليوم في إنتاج الطاقات المتجددة التي تعتبر في مجملها صاعدة في الأسواق العالمية وخاصة منها في الأسواق الأوروبية، وفي خلق العديد من فرص العمل في المناطق النائية. كما تشكل مصدر دخل مادي هام للمزارعين وتعود بعوائد مالية إضافية لخزينة الدولة من خلال التصدير بالعملة الأجنبية الصعبة مثل اليورو أو الدولار. وبالتالي تساهم هذه الزراعة التنموية إيجابيا في رفع نسبة النمو الاقتصادي وتحفيز نسق التنمية المستدامة بالبلدان الإفريقية والحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة لأجيال المستقبل.

الأخضر في الاقتصاد الوطني المصري والذي يعتبر بدوره عمود التنمية المستدامة.

تعمير زراعة الجاتروفا

رابعا، يمكن استغلال المناطق الصحراوية الكبرى في إفريقيا خاصة في السودان والصومال والتشاد والموزمبيق وبعض الدول الإفريقية الأخرى وذلك لتحويل الصحراء إلى واحة خضراء ومناطق زراعية شاسعة للبترول الأخضر بما يساهم في تحفيز الاقتصاد وتوفير مداخيل مالية محترمة لميزانية الدولة من خلال تصدير الديزل الحيوي نحو الدول الأوروبية. أما بخصوص توفير المياه لهذه النبتة الصحراوية فإن مجاري مياه الصرف الصحي بعد معالجتها تمثل أهم مصدر ري لتلك النبتة نظرا لامتصاصها الكثير من الأملاح. فقارة إفريقيا تحتوي على أراضي شاسعة غير مستغلة للزراعة ونظرا للمناخ الاستوائي الجاف والصحراوي الذي يمثل عائقا رئيسيا أمام الزراعات الغذائية فإن نبتة الجاتروفا المنتجة للبترول الطبيعي يمكن أن تكون البديل للزراعة التقليدية الغذائية وبالتالي تمثل الزراعة العصرية الحديثة وذلك عبر إنتاج البيو ديزل بكميات ضخمة. كما يمكن أن تتحول تلك الدول إلى دول بيوبترولية وأكبر مصدر لتلك الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة نحو دول الإتحاد الأوروبي.

البترول الأخضر: طاقات متجددة صاعدة وتنمية مستدامة واعدة

خامسا، عموما وبحسب التجربة في دولة السودان ومصر وبعض الدول الإفريقية الأخرى والدراسات العلمية الإستراتيجية تعد التكاليف الإنتاجية منخفضة بكثير عن إنتاج البترول عبر التنقيب



A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



www.business.ghorfa.de

www.health.ghorfa.de

www.energy.ghorfa.de

*Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma*

*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49*

تحسّن مناخ الأعمال في ألمانيا وسط استهوار التعافي الاقتصادي



أظهر تقرير أصدرته غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية، عن تحسن مناخ الاعمال بشكل ملحوظ لدى رؤساء الشركات الألمانية خلال شهر مايو (أيار)، حيث ارتفع مؤشر ifo لمناخ الأعمال إلى 99.2 نقطة، بعد ان كان عند 96.6 نقطة في أبريل. وتعد هذه أعلى قيمة للمؤشر منذ مايو 2019. وكانت الشركات بشكل عام أكثر رضا عن وضع أعمالها الحالي. بالإضافة إلى انها أكثر تفاؤلاً بشأن الاعمال خلال الأشهر المقبلة، مما يعني ان تعافي الاقتصادي الألماني متواصل.

النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ولدول منطقة اليورو للعام الجاري والعام القادم صعوداً، حيث تتوقع المفوضية نمواً في دول الاتحاد هذا العام بنسبة 4,2 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وبنسبة 4,3 في المئة لدول منطقة اليورو (كانت هذه التوقعات تشير في أواخر شهر فبراير (شباط) الماضي إلى نمو اقتصاد دول الاتحاد بنسبة 3,7 في المئة ودول منطقة اليورو بنسبة 3,8 في المئة للعام الحالي). أما للعام القادم 2022، فتتوقع المفوضية نمواً بنسبة 4,4 في المئة لدول الاتحاد وكذلك لمجموعة دول منطقة اليورو (التوقعات السابقة كانت تشير الى نمو بنسبة 3,9 في المئة لدول الاتحاد وبنسبة 3,8 لدول منطقة اليورو).

وفقاً لمكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا خلال الربع الأول من العام 2021 بنسبة 1.8 في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام 2020، اذ بعد ان بدأ الاقتصاد الألماني في التعافي إلى حد ما بداية من النصف الثاني من عام 2020، أدت الموجة الثانية من كورونا إلى التراجع مجدداً في الناتج الاقتصادي خلال بقية أشهر العام الماضي ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 بواقع 4,8 في المئة. كما أدت الموجة الثالثة الى تراجع ملحوظ خلال الربع الأول من العام الحالي.

في سياق متصل عدلت المفوضية الأوروبية من توقعاتها لنسب

سوق العمل

انخفض عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا خلال شهر ابريل (نيسان) الى 2771000 عاطل أي بتراجع بنحو 56 ألف شخص بالمقارنة مع شهر مارس (آذار) الماضي، ونتيجة لذلك انخفض معدل البطالة بواقع - 0,2 في المئة ليصل معدل البطالة في ألمانيا في شهر ابريل الى 6 في المئة، في دلالة على انتعاش سوق العمل. ومع هذه التطورات الإيجابية الا ان عدد العاطلين عن العمل يبقى أعلى بحوالي 127 ألف شخص مقارنة بشهر ابريل من العام الماضي.

وفي سياق الطلب على العمالة، تم تسجيل 629 ألف وظيفة شاغرة لدى مكتب العمل الاتحادي في شهر ابريل وهو ما يمثل زيادة بما يقرب من ألفى وظيفة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. أما في ما يتعلق ببرنامج العمل بدوام مختصر فقد سجلت الشركات خلال الفترة ما بين 1 الى 25 ابريل 116 ألف عامل وموظف إضافي في البرنامج. وبحسب مسح أجراه معهد الدراسات الاقتصادية في جامعة ميونخ Ifo، فإن عدد العاملين المسجلين وفق برنامج الدوام المختصر، فقد انخفض في شهر ابريل بنسبة 10 في المئة مقارنة بالشهر السابق ليتراجع عدد المسجلين في البرنامج من 3 ملايين موظف وعامل إلى 2,7 مليون موظف.

وبحسب دراسة أجراها معهد أبحاث الاقتصاد الكلي (IMK) وجامعتي كيل ومونستر، فقد استطاعت الحكومة الألمانية أن تؤمن خلال ذروة أزمة كورونا استمرار ما يقرب من 2,2 مليون وظيفة من خلال برنامج العمل بدوام مختصر. الا ان دراسة IMK أظهرت الى جانب الآثار الإيجابية للبرنامج، أيضا الآثار السلبية والتي تمثلت في تعرض العديد من الموظفين المسجلين في برنامج الدوام المختصر الى ضائقة مالية نتيجة خسارتهم، في المتوسط، ما يقرب من خمس اجورهم الاعتيادية خصوصا الموظفين الذين يتقاضون أجوراً أقل مثل موظفي قطاع المطاعم او العاملين في المتاجر.

وأظهر تقرير صادر عن المكتب الاتحادي للإحصاء (Destatis)، بلوغ مجموع عدد العاملين في ألمانيا خلال الربع الأول من العام الحالي 44,4 مليون موظف وعامل. وهو ما يمثل اقل بنحو 48 ألف عامل او ما نسبته (- 0,1 في المئة تقريباً) مقارنة بالربع الرابع من العام 2020.

وبالنسبة لأكثر ثلاثة اقتصادات في الاتحاد الأوروبي، تتوقع المفوضية نمواً للاقتصاد الفرنسي في العام 2021 بنسبة 5,7 في المئة وبنسبة 4,2 في المئة للعام 2022. كما تتوقع المفوضية أن ينمو الاقتصاد الإيطالي بنسبة 4,2 في المئة هذا العام و4,4 في المئة في العام التالي. وتذهب المفوضية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا سينمو العام الجاري بنسبة 3,4 في المئة على أن ينمو بنسبة 4,1 في المئة خلال العام القادم.

ويعزز من ارتفاع التوقعات الإيجابية بنمو الاقتصاد الألماني استمرار القطاع الصناعي في النمو وفي تعافيه من اثار جائحة كورونا، فوفقاً لأحدث بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي نما الطلب على المنتجات الصناعية في ألمانيا خلال شهر مارس (آذار) الماضي بنسبة 1,5 في المئة مقارنة بمستوى الطلبات في الشهر السابق، وهي الزيادة في الطلبات للشهر العاشر على التوالي. أما بالنسبة إلى المالية الألمانية فقد أظهر تقرير صادر عن وزارة المالية الاتحادية ارتفاعاً كبيراً في الإيرادات الضريبية لكل من الحكومة الاتحادية والولايات الفيدرالية خلال شهر ابريل (نيسان) الماضي مقارنة مع الشهر ذاته من العام السابق، حيث بلغ مجموع الإيرادات الضريبية 51,5 مليار يورو أي بزيادة بنسبة 31,9 في المئة مقارنة بشهر ابريل من العام 2020. ويرجع هذا الفارق الكبير الى كون شهر المقارنة العام الماضي تأثر بشكل قوي بأزمة كورونا والاعلاق الاقتصادي، اما بالمقارنة بشهر أبريل 2019، فقد انخفضت الإيرادات الضريبية في ابريل 2021م بنسبة 1,5 في المئة.

علاوة على ذلك، اظهر تقرير صادر عن المكتب الاتحادي للإحصاء (Destatis) ان صادرات ألمانيا خلال الربع الأول من العام 2021 قد بلغت 332,6 مليار يورو بزيادة بنسبة 2,4 في المئة مقارنة بالصادرات في الربع الأول من العام الماضي والتي بلغت 324,7 مليار يورو. أما في جانب الواردات فقد بلغ مجموع الواردات الى ألمانيا خلال الربع الأول من العام الجاري 280 مليار يورو وبزيادة أيضاً عن الفترة ذاتها من العام 2020 وبنسبة 2,4 في المئة والتي كانت الواردات خلاله قد بلغت قيمتها 273,5 مليار يورو. وبذلك يكون الفائض التجاري الألماني قد بلغ خلال الربع الأول من العام 2021 حوالي 52,6 مليار يورو وبنسبة زيادة تتجاوز 2,7 في المئة مقارنة بالفائض التجاري المسجل في الربع الأول من العام 2020م والذي بلغت قيمته 51,2 مليار يورو.

قانون سلسلة التوريد

من القطاعات الاقتصادية، وخاصة الصناعية منها، على المواد والمنتجات الأولية المستوردة حيث تعتمد صناعة النسيج في إنتاجها على 63 في المئة من المنتجات الأولية المستوردة، صناعة الإلكترونيات (45 في المئة)، الصناعات الكيماوية والصيدلانية (39 في المئة)، صناعة الأغذية (37 في المئة)، صناعة السيارات (29 في المئة) صناعة الآلات والمعدات (28 في المئة).

وفي هذا الإطار اقرت الحكومة الألمانية في شهر مارس 2021، قانون سلسلة التوريد، والذي هو من استحقاقات اتفاقية الائتلاف الحكومي بين الاتحاد المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي عام 2018، بهدف تحسين ظروف امدادات سلاسل التوريد العالمية، والتي من اهمها، منع عمل الأطفال والعمل الجبري وحظر المواد التي تشكل خطورة على الناس والبيئة. وتهدف الحكومة الألمانية، إلى تبني معايير قانونية قابلة للتطبيق على مستوى الاتحاد الأوروبي في سلاسل التوريد والقيمة العالمية العادلة، ونظراً لأن هذا قد يستغرق بعض الوقت، فإن ألمانيا مضت قدماً في إقرار

أدت عولمة الدورات الاقتصادية إلى نقل الشركات العديد من خطوط الإنتاج إلى بلدان مختلفة حول العالم بشكل عام والى بلدان العالم النامي بشكل خاص، حيث الأجور المتدنية والمواد الخام الرخيصة. ولقد توسعت عملية الإنتاج المعولم هذه إلى أن أصبحت حوالي 80 في المئة من التجارة الدولية تعتمد الآن على سلاسل التوريد العالمية.

وتعد ألمانيا من أكثر الدول الصناعية المندمجة بشكل وثيق في سلاسل التوريد الدولية، فبحسب تقرير لوزارة التنمية والتعاون الاقتصادي حققت شركات التصدير الألمانية التي يبلغ عددها حوالي 320 ألفاً، في عام 2018 وحده، مبيعات بلغت 1.32 تريليون يورو، كما تنشط أكثر من 775 ألف شركة ألمانية في التجارة الدولية من خلال الواردات والتي بلغت قيمتها أيضاً في نفس العام 1.09 تريليون يورو. بالإضافة الى ذلك تعتمد العديد



المدينة بنسبة 2 في المئة تقريباً. وبشكل عام أصبحت المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة جذابة بشكل متزايد كاستثمار. إذ ستنمو أسعار العقارات في هذه المناطق حتى عام 2030، في المتوسط أعلى بعدة مرات مما هو عليه في مراكز المدن. كذلك تتوقع دراسة معهد هامبورج زيادة في أسعار العقارات أيضاً في المدن الأصغر أو المتوسطة الحجم في جنوب وشمال غرب ألمانيا.

قانون حماية المناخ

أقرت الحكومة الألمانية منتصف مايو (أيار) تعديلات على قانون حماية المناخ المقر عام 2019، بعد أن قررت المحكمة الدستورية العليا نهاية شهر ابريل الماضي ان القانون "غير مرض"، لأن الأعباء وتكاليف خفض انبعاثات الغازات الضارة بالمناخ تم تأجيلها إلى ما بعد عام 2030م، وبالتالي تحميل الأجيال الشابة مزيداً من الأعباء. ونصت التعديلات الجديدة على القانون بان تصبح ألمانيا محايدة مناخياً في العام 2045م بدلا من العام 2050م وكذلك خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العام 2030م بنسبة 65 في المئة مقارنة بالعام 1990م، (كان في القانون القديم 55 في المئة)، وبنسبة 88 في المئة في العام 2040م، بالإضافة الى التركيز على خفض انبعاثات الغازات في قطاعات فردية معينة مثل قطاع الطاقة وقطاع النقل وقطاع البناء.



قانون وطني، حيث سينطبق قانون سلسلة التوريد الألماني مبدئياً على الشركات التي يعمل بها أكثر من 3000 موظف اعتباراً من عام 2023 ثم على الشركات التي يعمل بها أكثر من 1000 موظف اعتباراً من عام 2024.

سوق العقارات

تشهد ألمانيا منذ سنوات ارتفاعاً مستمراً في أسعار العقارات، وهو ما أدى الى طرح تساؤل حول إذا كان هذا الارتفاع المتواصل يعكس حالة من ارتفاع الطلب وازدهار السوق، أم أن الامر يمثل فقاعة مضاربات في السوق لن يمر وقت طويل قبل ان تنفجر، خصوصاً بالنظر الى عدة سنوات مضت والى الفقاعة العقارية الكبيرة التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية والتي أدى انفجارها إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008م. ولهذا سي طرح كل من اشترى عقاراً جديداً في ألمانيا سؤال على نفسه، هل ارتكبت خطأ فادحاً؟

في الواقع، كانت هناك تحذيرات متزايدة صادرة في الأشهر الأخيرة من مؤسسات هامة من تضخم أسعار العقارات في ألمانيا في الوقت الحاضر بشكل كبير، خاصة في المدن الألمانية الكبرى، حيث حذر الخبراء في بنك التنمية وإعادة الاعمار KfW من توقع مزيد من الزيادات في أسعار المساكن والإيجارات في المدن خلال الفترة القادمة.

من جهته أيضاً أكد البنك المركزي الألماني أنه وفقاً للتقديرات الحالية، كانت الأسعار في المدن لا تزال أعلى بنسبة تتراوح بين 15 و 30 في المئة من القيمة التي تشير إليها الأسس السكانية والاقتصادية. وبنسبة للعديد من مشتري العقارات في المناطق الحضرية، فإن خسارة في قيمة العقار بنسبة 15 في المئة فقط، من شأنها أن تؤدي إلى خسائر فادحة، لأنه خاصة مع العقارات المؤجرة في المدن الكبرى، غالباً ما يستغرق الأمر عقوداً حتى يتم استرداد سعر الشراء من خلال دخل الإيجار. فإذا انخفضت الأسعار بعد ذلك، يتحول الاستثمار العقاري إلى عمل خاسر.

وتتوقع الدراسة أيضاً أن تستمر الأسعار في الارتفاع في أهم سبع مدن كبرى في ألمانيا. مبيّنة أن أكبر ارتفاع سيحدث في أعلى مدينة بالفعل في الوقت الحاضر، مدينة ميونيخ، حيث يتوقع الخبراء زيادة سنوية، بالقيمة الحقيقية، في أسعار العقارات في



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

صندوق النقد يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي



بتوقعات صندوق النقد، لافتاً إلى أن هذه التوقعات تؤكد نجاح حكومة المملكة في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة خلال عام هو الأصعب على العالم أجمع، نظراً لتداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط والتقلبات الاقتصادية الحادة وتراجع الطلب العالمي وتباطؤ النمو وغيرها من التحديات التي تجاوزتها حكومة المملكة، مع الاستمرار في تنفيذ برامج وخطط ومستهدفات رؤية المملكة 2030.

توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 2.1 في المئة مع نهاية العام الحالي و4.8 في المئة العام المقبل، مقارنة مع تقدير سابق للصندوق عند 4 في المئة. وقدّر الصندوق أن يبلغ نمو الناتج المحلي السعودي غير النفطي 3.9 في المئة نهاية 2021 و3.6 في المئة عام 2022. في حين سينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.5 في المئة في 2021 في ضوء مستويات الإنتاج النفطي المتفق عليها في إطار أوبك+. كما توقع صندوق النقد انخفاض العجز المالي إلى 4.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام وهو أقل قليلاً من المتوقع في الميزانية.

وتعافى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في النصف الثاني من العام 2020، ومن المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى 3.9 في المئة عام 2021 و3.6 في المئة عام 2022 مقابل تراجع بنسبة 2.3 في المئة عام 2020. وفي هذا الإطار، نوّه وزير المالية السعودي محمد الجدعان

سلطنة عمان تتوقع تحسّن الأداء الاقتصادي

من حيث سعر النفط ومستوى الإنتاج، حيث سينعكس إعادة هيكلة الجهاز الحكومي على النفقات إضافة إلى بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في منتصف أبريل الماضي، التي من المقدر أن ترفد إيرادات حكومية بـ300 مليون ريال عماني في 2021 أي نحو 780 مليون دولار، 400مقابل مليون ريال في 2022.



بلغ عجز موازنة سلطنة عمان خلال الربع الأول من العام الحالي 751 مليون ريال (تعادل حوالي ملياري دولار)، وذلك على خلفية تهاوي الإيرادات بنحو 30 في المئة بسبب جائحة كوفيد 19 وتراجع أسعار النفط. بينما تراجع في المقابل الإنفاق العام بنحو 3 في المئة في الربع الأول على أساس سنوي بفعل جهود احتواء التكاليف في الوحدات الحكومية.

وتعتزم سلطنة عمان فرض ضريبة على الدخل يدفعها أصحاب الدخل المرتفع ابتداء من العام المقبل، في إطار خطط لتقليص العجز.

وكانت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات الائتمانية قد ثبتت تصنيف سلطنة عُمان، دون الدرجة الجديرة بالاستثمار، مع نظرة مستقبلية مستقرة في ضوء التوقعات بانحسار الضغوط المالية هذا العام. ويعود انخفاض الإيرادات في الربع الأول إلى تراجع سعر البترول وإعادة هيكلة بعض الاستثمارات الحكومية، مع توقعات بأن يكون الأداء المالي في الربع الثاني أفضل بكثير ليس فقط على

انتعاش لافت للتجارة الالكترونية جراء " كورونا "



أظهر تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) عن تحقيق التجارة الالكترونية انتعاش لافت، في ظل القيود المفروضة على الحركة، في حين أنهك الوباء قطاعات كاملة من الاقتصاد.

وبيّنت "الأونكتاد" عن وجود عواقب سلبية للأزمة الصحية على السفر وخدمات تشارك السيارات، حيث كانت هناك صعوبات واضحة بالنسبة لشركات تكنولوجيا مثل شركات خدمات النقل الذكي أو التسويق السياحي عبر الإنترنت، مستندة في ذلك إلى إحصاءات سبع دول، هي أستراليا وكندا والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تمثل معاً حوالي ثلثي الصفقات الإلكترونية لمواقع البيع من الشركات إلى المستهلكين مباشرة.

وتظهر بيانات هذه البلدان زيادة مبيعات التجزئة عبر الإنترنت بنسبة 22.4 في المئة مع نهاية العام الماضي لتبلغ 2.495 تريليون دولار، بالمقارنة مع زيادة بنسبة 15.1 في المئة بين عامي 2018 و2019. ووصلت الزيادة في مبيعات التجزئة عبر

الإنترنت إلى نسبة 59 في المئة في أستراليا، و46.7 في المئة في المملكة المتحدة، و32.4 في المئة في الولايات المتحدة، مقابل 14.6 في المئة في الصين.

"موديز" تمنح الإمارات تصنيف AA2



منحت وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية تصنيف AA2 لدولة الإمارات، فيما أقيمت على النظرة المستقبلية مستقرة.

وبحسب الوكالة فإن تثبيت التصنيف الائتماني للإمارات يدعمه تأثير محدود نسبياً للجائحة على قوة المالية العامة للحكومة الاتحادية، كما أنّ التصنيف الائتماني للإمارات يعود إلى الدعم غير المشروط من أبو ظبي للحكومة الاتحادية.

وبحسب الوكالة، تعكس النظرة المستقبلية المستقرة للإمارات توازناً بشكل عام للمخاطر، وهو ما يتطابق مع النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف أبو ظبي السيادي. مبيّنة أنّ صدمة إيرادات الإمارات الناتجة عن الجائحة، جرى تعويضها إلى حد كبير من خلال تخفيضات في الإنفاق، وهو ما يبرز القدرة على التعديل.

وأظهر تقرير "موديز" أنّ بعض التوترات الجيوسياسية انحسرت، لكنها تبقى عامل ضغط على التصنيف الائتماني للإمارات.

شهرًا، وذلك في الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد الإماراتي من جائحة كوفيد- 19 .

في الموازة وصلت أوضاع القطاع غير النفطي في الإمارات التحسن في أبريل (نيسان)، إذ بلغ نموها أعلى مستوى في 20

انخفاض عجز الهيزان التجاري الأردني 16.5 في المئة



في المئة، والألمنيوم ومصنوعاته 50 في المئة، والصابون والنحاس ومصنوعاته بنسبة 59.5 في المئة. ويبين التقرير أن الجائحة فتحت الباب أمام تطوير الصناعة وتنوع الصادرات، إذ ارتفعت قيمة الصادرات من الحلي والمجوهرات بشكل ملحوظ بما نسبته 152.2 في المئة مقارنة مع عام 2019، في حين ارتفعت صادرات الأسمدة بما نسبته 55.1 في المئة مقارنة مع عام 2019.

كشفت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية، عن انخفاض عجز الميزان التجاري الأردني مع نهاية العام الماضي بنسبة 16.5 في المئة مقارنة مع عام 2019.

وبحسب التقرير فقد ارتفعت الصادرات الوطنية بشكل طفيف خلال عام 2020 بالمقارنة مع الارتفاع الذي شهدته خلال عام 2019، حيث أثرت تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الأردني، وما تزال الآثار مستمرة حتى الآن والمشهد غير مستقر.

وأظهر التقرير انتعاشا ملحوظا في قيمة الصادرات الأردنية خلال سبتمبر (أيلول) من عام 2020 لترتفع بما نسبته 12.1 في المئة مقارنة مع سبتمبر (أيلول) 2019، حيث ارتفعت الصادرات خلال هذا الشهر إلى عدة دول أبرزها: الولايات المتحدة، السعودية، الهند، الإمارات، والجزائر، جراء ارتفاع قيمة الصادرات من الأسمدة بما نسبته 334.2 في المئة، والحيوانات الحية بما نسبته 152.5

الجزائر تقر موازنة تكهيلية لمواجهة التداعيات الاقتصادية



اقتناء اللقاحات الخاصة بـ "كوفيد-19" كما تم اعتماد مخصصات لدعم المتعاملين العموميين في مجال الموارد المائية ودعم قطاع الحليب لتخفيف آثار ارتفاع أسعار مسحوق الحليب، فضلا عن دعم الأسر تحضيراً لإصلاح نظام الدعم المتوقع اعتماده قبل نهاية السنة.

أقرت الحكومة الجزائرية موازنة عامة تكهيلية ثانية، لمواجهة تداعيات تواصل تفشي فيروس كورونا وانخفاض عائدات النفط بالرغم من تعافي أسعاره مؤخرا.

ومن المنتظر أن يعرض رئيس الحكومة عبد العزيز جراد النسخة التمهيدية على الرئيس عبد المجيد تبون لمراجعتها والمصادقة عليها.

وتقترح الحكومة في الموازنة التكميلية لسنة 2021 عددا من التدابير والإجراءات، منها ما يصب في خانة تحفيز وتشجيع الاستثمار وأخرى متصلة بتدابير ضريبية لدعم التحصيل الجبائي، إلى جانب تدابير خاصة في سياق تدعيم الصيرفة الإسلامية.

وخصصت الحكومة 5660 مليار دينار (42.3 مليار دولار) لميزانية التسيير ونحو 2970 مليار دينار (22.26 مليار دولار) لميزانية التجهيز أي بمجموع 8640 مليار دينار (64.65 مليار دولار). ويرجع رفع ميزانية التسيير مقارنة بالموازنة الأولى، لمواجهة فيروس كورونا وما خلفه على الاقتصاد من ركود، حيث قررت الحكومة رفع تعويضات عمال ومستخدمي الصحة إلى جانب عمال الداخلية، فضلا عن تخصيص أكثر من مليار دولار لعمليات

مشاريع استثمارية ضخمة في موازنة مصر الجديدة



الجديدة، لدعم أنشطة الهيئات الاقتصادية والمساهمة في رؤوس أموالها، على نحو يُساعد في تمويل استثماراتها لتنفيذ المشاريع القومية والتنمية، للإسهام الفعّال في الارتقاء بالخدمات العامة، وتحسين جودة حياة المواطنين، والتيسير عليهم، بما يتسق مع جهود الدولة في تعظيم أوجه الإنفاق على إرساء دعائم التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030.

أشار وزير المالية المصري محمد معيط، إلى أنّ "المخصصات المالية للاستثمارات العامة في مشروع الموازنة الجديدة تشهد زيادة غير مسبوقه لتصل إلى 358.1 مليار جنيه (22.9 مليار دولار)، أي بمعدل نمو 27.6 في المئة وذلك لضمان الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وبما يترجم التوجيهات الرئاسية بتعظيم الإنفاق على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".

وأوضح الوزير معيط أنّ "الهيئات الاقتصادية تُعد من أهم الركائز التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي، وتُساهم في تهيئة مناخ الأعمال، بما يعود بالنفع على الاقتصاد المصري، عبر تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية، والتوسع في المجالات الاستثمارية وحسن إدارة أصول الدولة"، مشيراً إلى أنّ "المشاريع التي تتفّدها تعدّ الدولة المحرك الرئيسي للاقتصاد، وقد جعل مصر ضمن 4 دول فقط تحقق معدل نمو إيجابي رغم جائحة "كورونا" التي أثرت على كبرى اقتصادات العالم".

وكشف عن تخصيص 308.3 مليار جنيه في مشروع الموازنة

قطر رابع أغنى دولة على مستوى العالم



باحتمالات كبيرة من الهيدروكربونات أو غيرها من الموارد الطبيعية المدرة للأرباح.

صنّفت مجلة غلوبل فاينانس قطر بالمرتبة الأولى على مستوى المنطقة والرابعة عالمياً، من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنصيب فرد 93508 دولارات. تلتها الإمارات في المرتبة 11 عالمياً بنصيب 58753 دولاراً، ثم البحرين 23 عالمياً بنصيب 48766 دولاراً، فالسعودية 25 بنصيب 46811 دولاراً، في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة خليجياً وعربياً و32 عالمياً بنصيب فرد 41621 دولاراً.

وجاءت لوكسمبورغ بالمركز الأول كأغنى دولة على مستوى العالم، تلتها سنغافورة، ثم إيرلندا ثالثاً، فقطر، ثم سويسرا، تلتها النرويج سادساً، ثم أميركا، وبروناي ثامناً، وجاءت هونغ كونغ تاسعاً، والدنمارك عاشراً.

وفقاً للتقرير فقد استفادت بعض البلدان الصغيرة جداً والغنية جداً مثل لوكسمبورغ وسنغافورة وهونغ كونغ، من وجود قطاعات مالية وأنظمة ضريبية متطورة فيها تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية والمواهب المهنية، في حين أن دولاً أخرى مثل قطر وبروناي تتمتع

توقعات بتجاوز نمو الاقتصاد الكويتي مستويات ما قبل "كورونا"



وبلغ احتياطي النقد الأجنبي للكويت في نهاية العام الماضي 45.5 مليار دولار، بينما بلغ عجز الموازنة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحسب تقديرات "أكسفورد" نحو -0.07 في المئة، مقارنة مع -0.05 في المئة عام 2019.

أظهر تقرير صادر عن مجموعة أكسفورد بيزنس غروب، بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حول استجابة الكويت للتعامل مع أزمة كورونا، أنّ الكويت اتخذت تدابير واسعة النطاق لاحتواء انتشار كوفيد-19.

ويتوقع التقرير أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط في الربع الأول من العام الجاري إلى معالجة مخاوف العجز جزئياً في 2021، على أن يتجاوز الاقتصاد الكويتي مستويات النمو قبل أزمة "كورونا" بحلول 2022، مبيّناً حاجة الاقتصاد الكويتي إلى مجموعة متنوعة من موارد التمويل الحكومية والخاصة لاستئناف مشروعات البنية التحتية.

وكشفت التقرير عن تسجيل الكويت خلال الفترة بين مارس 2020 إلى مارس 2021، أعلى متوسط نقاط بين دول مجلس التعاون الخليجي، عند 70.51 نقطة مقارنة مع 66.67 نقطة في قطر، و64.53 نقطة في سلطنة عُمان، و60.97 في البحرين، و60.3 نقطة في السعودية، و53.1 نقطة في الإمارات، لتكون بذلك الإجراءات التي اتخذتها حكومة الكويت الأكثر صرامة خلال أزمة كوفيد-19 على مستوى دول التعاون.

دعم دولي للسودان في مؤتمر باريس



الفتاح البرهان، ونظراه المصري والإثيوبي والرواندي، بحضور رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي ووزراء خارجية إيطاليا وألمانيا والسعودية والكويت وممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لقي السودان خلال مؤتمر باريس الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس، دعماً واضحاً من المجتمع الدولي، حيث أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن شطب ديون السودان بهدف تحريره من "عبء الدين".

وقال: "نحن نؤيد إلغاء كاملاً لديون السودان المستحقة لدينا وتبلغ نحو 5 مليارات دولار، حيث يوجد اتفاق لتسوية جميع المتأخرات". وقال ماكرون إن "الحرية والسلام والعدالة 3 كلمات ردها ممثلو الثورة السودانية"، مشيداً بالعملية الانتقالية التي يشهدها السودان، داعياً قادة السودان إلى "مواصلة إصلاحاتهم الاقتصادية الشجاعة"، معتبراً أنّ "تخفيف الدين السوداني الذي سنبدأ قريباً هو النتيجة الأولى لهذه الإصلاحات ويجب تعزيز مسار عودة السودان إلى عصابة الأمم".

إلى ذلك، استقبل ماكرون عقب القمة كلا من الرئيس السوداني عبد

نمو التجارة العالمية 16 في المئة في 2021



مع توقعات بأن يستمر الانتعاش في الربع الثاني 2021، مع توقع وصول قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى 6.6 تريليون دولار خلال الربع الثاني.

توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية بنسبة 16 في المئة خلال 2021 قياساً على 2020، مبيناً أنّ التوقعات تعتمد على الاتجاه الإيجابي المستمر في أسعار السلع الأساسية وحزمة التحفيز المالي من الاقتصادات المتقدمة وظروف الاقتصاد الكلي والمالية الداعمة. وتوقد تجارة السلع الارتفاع خلال العام الحالي بنسبة نمو 19 في المئة، بأعلى من وتيرة نمو تجارة الخدمات المقدره بنحو 8 في المئة فقط.

ووفقاً للتقرير ما يزال انتعاش التجارة متفاوتاً ولاسيما بين البلدان النامية، مع انتعاش الصادرات من شرق آسيا بشكل أسرع، كاشفاً عن مواصلة صادرات الصين تسجيل زيادة قوية استناداً إلى أرقام عام 2020، ولكن أيضاً في ما يتعلق بمستويات ما قبل الوباء. ورصدت "أونكتاد" تسجيل التجارة العالمية نمواً قياساً بالربع الأول من 2021، بنسبة 10 في المئة على أساس سنوي، فيما زادت بنسبة 4 في المئة قياساً على الربع الأخير من العام الماضي.

المركزي البحرينى يتجه لإقرار نظام العملات الرقمية



إلكترونية. وتهدف الصين إلى أن تصبح أول بنك مركزي رئيسي يصدر عملة رقمية، كما يستكشف البنك المركزي الأوروبي إطلاق اليورو الرقمي في غضون السنوات الخمس المقبلة، وكتف بنك إنجلترا أبحاثه في ما أطلق عليه اسم "بريتكوين" دون تقديم أي تعهدات مؤكدة.

كشفت مصرف البحرين المركزي عن التوجه لإطلاق مشروع تجريبي لتسوية العملات الرقمية بالتعاون مع "جيه.بي. مورغان" وبنك المؤسسة العربية المصرفية (إيه.بي.سي).

وبحسب المركزي البحريني سيبادر بنك إيه.بي.سي مع جيه.بي. مورغان بتجربة مشتركة لتحويل الأموال من وإلى مملكة البحرين بين مشترين وموردين بالدولار الأميركي، حيث سينتج عن هذه العملية الدفع إلى الموردين بشكل أسرع وتحويل المشترين مدفوعاتهم في فترات زمنية أقصر دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالأموال مقدماً. ويزداد اهتمام البنوك المركزية حول العالم بالنقد الرقمي، في محاولة لدرء التهديدات الناشئة للنقود التقليدية ولجعل أنظمة الدفع أكثر سلاسة. وخوفاً من انتشار العملات المشفرة، تقوم البنوك المركزية بالبحث عن العملات الرقمية وتجربتها.

وتعد عملات البنوك المركزية الرقمية في الأساس نقود إلكترونية، مثلها مثل النقد التقليدي، حيث تعطي حاملها مطالبة مباشرة من البنك المركزي وتسمح للشركات والأفراد بإجراء مدفوعات وتحويلات

ستاندرد آند بورز تتوقع انخفاضا حادا للعجز الهالي لدول الخليج العربي



وبحسب وكالة التصنيف الائتماني من المتوقع أن ينخفض العجز المالي خلال الفترة من 2021 إلى 2022 ويتسع مرة أخرى في 2023-2024 بالنظر إلى التوقعات المرتقبة لأسعار النفط، وكذلك التخفيض التدريجي لإنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاق أوبك + في مايو 2021.

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية، أن ينخفض عجز الميزانية في دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل حاد هذا العام بدعم من ارتفاع أسعار النفط، وضبط أوضاع المالية العامة، وانتعاش الناتج الاقتصادي مع تخفيف إجراءات فيروس كورونا. وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن يبلغ العجز الإجمالي للحكومات المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 80 مليار دولار هذا العام من 143 مليار دولار في عام 2020. مبيّنة أنّ عجز المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي لا يزال مرتفعاً سيؤدي إلى استمرار تدهور الميزانية العمومية في معظم الحالات. مفسحة عن أنه باستثناء الكويت والبحرين، فقد كان أداء ميزانية البلدين أقوى مما كان عليه في عام 2016 وهو الانهيار السابق لأسعار النفط.

2023 عام عودة النهو لحركة المسافرين عالميا



بنسبة 2.3 في المئة، وأمريكا الشمالية 1.5 في المئة.

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) أن يعود عدد المسافرين في العالم اعتباراً من العام 2023 إلى مستوى العام 2019 قبل أزمة وباء "كوفيد-19" التي أدت إلى انهيار أعداد الركاب. وبحسب توقعات المنظمة فإن عدد الركاب الذين تنقلوا في العالم هذه السنة يفترض أن يشكل 52 في المئة من عددهم ما قبل الأزمة وأن يرتفع إلى 88 في المئة عام 2022. ومن المُرتقب أن يعود في 2023 إلى مستوى العام 2019 (105 في المئة) وأن يبلغ 5.6 مليار راكب في نهاية العقد بفضل نمو سنوي يبلغ 3.9 في المئة بين 2025 و2030.

وبحسب توقعات "إياتا" فإنّ الخسارة الناجمة عن أزمة "كوفيد-19" على مدار السنتين توازي عقداً كاملاً من الخسائر، ففي عام 2020 عاد مستوى التنقل إلى مستوى عام 2003، حيث بلغ عدد المسافرين حول العالم 1.8 مليار راكب بحسب المنظمة الدولية للطيران المدني.

ووفقاً للمنظمة سيكون التغيير مُختلفاً بحسب مناطق العالم التي ستقدمها آسيا-المحيط الهادئ حيث ستبلغ نسبة النمو السنوي 5.4 في المئة، في حين ستبلغ نسبة النمو في إفريقيا- الشرق الأوسط 5 في المئة، بينما ستسجل أوروبا الغربية ارتفاعاً في النمو



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

AdApting iMF Advice to A new econoMic LANDscApe

Report by: International Monetary Fund



The International Monetary Fund is responding to the policy challenges of a fast-changing global economy still reeling from the COVID-19 crisis: it is modernizing the way it provides its regular policy advice to member countries—a process known as surveillance.

The regular health check of members' economies, known as the Article IV consultations, will continue to cover fiscal, monetary, exchange rate and financial issues, which are at the heart of the Fund's work.

In the future, we will systematically integrate issues that have substantial macroeconomic impact such as inequality, climate change, and digital technology, so as to better deliver on our surveillance mandate.

The tailored and targeted policy advice to countries will also help policymakers better prepare for a transforming economic landscape.

A FAST-CHANGING WORLD WITH CHALLENGES, NEW AND OLD

The COVID-19 pandemic is a watershed moment in the still-young 21st century. The pandemic exposed new risks and spillovers, and significant uncertainties about the recovery.

The prospect of transformational change

existed even before the pandemic. The world is becoming more interconnected, trends in digitalization and inequality are accelerating, and addressing climate change is now a key priority.

On top of this, policymakers must now also navigate the COVID-19 crisis. First and foremost, by saving lives and livelihoods, then ensuring a sustainable recovery and avoiding economic scarring.

To do this, they must confront questions for which there are often no easy answers including: how should policies be calibrated to maintain adequate support while ensuring stability and sustained growth? How should policymakers respond when facing scant room for maneuver because macroeconomic tools have already been extensively used in the Global Financial Crisis? How can asynchronous and divergent economic recoveries be managed so that those still grappling with the pandemic avoid falling further behind?

MODERNIZING THE FUND'S SURVEILLANCE FRAMEWORK

To confront these changes, the Fund's policy advice is evolving, both on substance and in the way the Fund engages with its members.

This new direction is highlighted in the 2021 Comprehensive Surveillance Review, recently approved by the Fund's Executive Board. The Review—the first since 2014—reflects extensive discussions with member country authorities, external experts, and other stakeholders. It outlines four priorities that will direct the Fund's surveillance in the future:

- **Confronting risks and uncertainties.** Policy advice will need to better assess a range of possible outcomes. This will help prepare for worse-than expected scenarios, while

also ensuring that policies take advantage of positive surprises and opportunities.

This will require an improved understanding of risk-reward trade-offs, supported by contingency planning and policies geared towards risk management. Such advice can include quantitative considerations—for example, how much insurance to buy against natural disasters—and qualitative aspects, for example, how to take advantage of a growth windfall.

- **Preempting and mitigating spillovers.** The pandemic has underscored the scale of global interconnectedness. Events in one country can have sizable effects across the globe. Divergent recoveries can intensify effects of policy normalization. New sources of such spillovers, including from health policies, climate change, and digitalization will shape the future. It will be critical to identify and assess economic and policy spillovers, and to provide policy advice on how to mitigate and pre-empt them. International economic cooperation can also benefit from better dialogue between spillover producers and spillover receivers.

- **Fostering economic sustainability.** A broader understanding of economic sustainability is needed. Economic stability over time is necessary—but not sufficient—to achieve economic sustainability. Trends in demographics, inequality, socio-political developments, and climate change impact economic stability, and will be discussed more systematically. Not all trends are equally pressing for all countries—country specific circumstances determine if they are macro-critical.

- **A unified approach to policy advice.** Balancing competing priorities with limited room for maneuver is the key challenge. During the pandemic, member countries

simultaneously deployed various policy tools (see chart). This required their careful calibration and an understanding of complementarities and conflicting objectives.

The relevant issues differ across countries and over time: coordination of fiscal and structural policies, for example, is important for countries facing low productivity. A deeper integration of macro-financial analysis is particularly important where financial risks are building.

For countries dealing with capital flows and seeking to better counter external shocks, the Integrated Policy Framework (IPF), which outlines the policy options and tradeoffs available to policymakers, provides an analytical approach to selecting an appropriate policy mix.

Unified policy advice helps decision makers discuss these trade-offs and point to synergies.

WHAT IT MEANS IN PRACTICE

Policy dialogue with Fund members will continue to follow requirements endorsed by the IMF's Executive Board. The Article IV consultations will continue to provide a comprehensive assessment, and will cover

fiscal, monetary, external, financial and structural policies.

The reports will be more focused, and better integrate macrofinancial aspects, risk assessment and contingency planning, spillovers, and capacity development. New technologies and enhanced data availability will help to modernize business practices and enhance the relevance of surveillance.

Policy advice will become more granular and country-specific. This is especially so for new and pressing questions, where peer-learning will be needed, such as ways to limit economic scarring or to provide targeted support to firms. Another improvement is ensuring that IMF advice is informed by early identification of cross-cutting policy issues and of lessons from countries' experiences.

The Comprehensive Surveillance Review is an important milestone, and much work lies ahead to put it into action. Change will be gradual. While the priorities are relevant under a broad range of future outcomes, events are uncertain, and unforeseen shocks will occur. The IMF is a learning institution—being ready to adapt, experiment, and revise is the cornerstone for delivering agile and effective advice to our members.



مجموعة
مؤسسات نهاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

